جامـــــعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البحر الأبيض المتوسط في ظل التوازنات الدولية

11 سبتمبر 2001

التعاون والتنافس الأورو-أمريكي أنموذجاً

مشروع أولي لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبة:

عيساوي بشرى

السنة الجامعية: 2014 2015

جامـــــعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البحر الأبيض المتوسط في ظل التوازنات الدولية 11سبتمبر 2001

التعاون والتنافس الأورو-أمريكي أنموذجاً

مشروع أولي لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبة:

عيساوي بشرى

إشراف الأستاذ:

مكاوي نورالدين

السنة الجامعية:

2015/2014

جامـــــعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

11البحر الأبيض المتوسط في ظل التوازنات الدولية 2001 سبتمبر

التعاون والتنافس الأورو-أمريكي أنموذجاً

مشروع أولي لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبة:

عيساوي بشرى

لجنة المناقشة

الرقم	الأستـــــــاذ	الصفـــــــة	الجامعة	ملاحظة
01	ميهوبي حبيب	مناقشا	الجلفة	
02	مكاوي نورالدين	مشرفاً ومقرراً	الجلفة	
03	معمري خالد	رئيساً	الجلفة	

السنة الجامعية:

2015/2014

شكـــــــر وعرفان

عملا بقوله *صلى الله عليه وسلم*: "من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"

وقوله" *صلى الله عليه* " أيضا: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان لـ:

أستاذي الفاضل: ***مكاوي نورالدين***، على ما قدمه لي من مساعدة ونصائح قيمة ولم يبخل علي بالتوجيه طول فترة إشرافه على بحثي.

دون أن أنسى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور.

إهـــــــــداء

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد،

إلى العائلة الكريمة.

مقدمـــــــــــــــــة

تمهيـــد:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة إستراتيجية تحضى بأهمية خاصة في العلاقات الدولية لما تتميز به من خصائص هامة جعلتها توصف بوسط الأرض، ويعني وهو المعنى الحرفي اللاتيني للبحر الأبيض المتوسط "Mediterraneus". و تضم ضفتي المتوسط أربع وعشرون دولة (حسب احتساب الكيان الصهيوني) إجمالي عدد سكان يفوق 470 مليون نسمة يخصائص المنطقة المتوسطية هو اعتبارها منطقة إستراتيجية لمختلف دول العالم سواء من الناحية العسكرية والأمنية، من الناحية الاقتصادية والتجارية أو من الحضارية والسياسية.

تعديد مصادر القوى عدة محاولات سيطرة وبسط نفوذ على منطقة البحر والأمر الذي نشهده اليوم، فنهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي على المعسكر الشرقي أطلق يد الغرب على المنطقة بشقيه الأوروبي والأمريكي.

تمتاز العلاقات الأوروبية الأمريكية بالتعاون في الجانب الأغلب خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعسكرية عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية والتجارية فإن الطابع التنافسي هو الغالب على العلاقة بين الطرفين تحكمها القيم المشتركة التي توحدهما وتشهد التنافس في المصالح إذا ينظر كل طرف إلى منطقة البحر الأبيض ورغم اختلاف كل منظور الطرف الآخر، إلا أن الأوربيين الجغرافي لقربهم المنطقة من أوروبا، كما أساهم تأسيس الاتحاد الأوروبي في التسعينيات في تحديد نظرة الأوروبيين للعالم أكثر مما كانت عليه قبل.

من جهتها الولايات المتحدة الأمريكية من موقعها الجغرافي المعزول عن العالم، كما أساسا تفادت من قوة سياستها الخارجية ذات المنظور البراغماتي، بحيث تمكنت من بلورة نظرتها للبحر الأبيض المتوسط بسرعة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- أهمية الموضوع:

إن تناول الموضوع يدخل ضمن إطار العلاقات المتعددة الأطراف التي تشكل جزء هام من العلاقات الدولية الراهنة، في عالم تسوده التكتلات الإقليمية والتحالفات الإستراتيجية اليوم يتميز باتجاه الدول نحو التعاون فيما بينها عكس ما كان عليه الحال قبل ذلك، وإقتضى الأمر في بعض الأحيان التنافس بين الأطراف الدولية في حدود معينة مثلما هو الحال بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث الإتحاد الأوروبي يحاول بسط نفوذه على المنطقة بإعتبارها منطقة العمق الإستراتيجي الذي تمثله المنطقة للأوروبيين وهذا ما يفسر مختلف المبادرات التي اقترحتها الدول الأوروبية لاحتواء المنطقة، ما مارسته الولايات المتحدة منذ نشأتها سياسة "الباب المفتوح" على العالم تبعاً دم مصالحها، ولم تكن منطقة البحر المتوسط بمنأى عن تطبيق تلك السياسة الأمريكية، مما جعل الأوروبيين في العديد من القضايا التي تخص المنطقة المتوسطية الخاضعة للعديد من التوازنات الدولية المعقدة.

- **- مبررات اختيار الموضوع:**
- جاء اختياري للموضوع كنتيجة لمجموعة من الاعتبارات تراوحت بين ما هو موضوعي وعلمي وذاتي يمكن أن ألخصها كالتالي:
- - *اعتبارات موضوعية*: عاشت المنطقة المتوسطية تطورات كبيرة وسريعة مع بداية القرن الواحد العشرين، بحيث أصبح لها دور كبير في ظل الظروف والأحداث الدولية الجديدة خاصة *أحداث 11 سبتمبر 2001* التي دفعت الولايات المتحدة وأوروبا نحو إعطاء أهمية أكبر للمنطقة ككل. لهذا ارتأيت تسليط الضوء عليها.
- - *اعتبارات علمية*: سأحاول من خلال هذا العمل استثمار ما تعلمناه في حقل العلوم السياسية وتحليل السياسة الخارجية، هذا بالاعتماد على المناهج والنظريات

والمقاربات المطلوبة. كما نهدف إلى سد جزء من الفراغ الأكاديمي والغموض العلمي الذي يحوم حول منطقة البحر المتوسط خلال الألفية الجديدة.

- **اعتبارات ذاتية:** من أبرز الدوافع الذاتية التي جعلتني أهتم بالموضوع انتمائي إلى الوطن العربي الذي يضم ثماني دول مطلة على البحر الأبيض المتوسط تمثل الكلها الضفة الجنوبية للبحر. الذي عانت مختلف مناطقه الكثير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- إشكالية الموضوع:

إن دراسة موضوع التنافس والتعاون الأورو-أمريكي تعني محاولة فهم الانشغالات والتساؤلات التي تدور في ذهن صانعي القرار لدى الطرفين قبل وضعهم للخطوط العريضة للتعامل مع المنطقة ولمنافسة أو التعاون مع الطرف الآخر. كما تعني السبل والطرق التي يتبعها كل طرف لتنفيذ تلك الخطوط العريضة على أرض الواقع. إن هذه الانشغالات هي محاولة ترتيب العناصر ذات الأهمية ودراستها وتحليلها واختيار البدائل للوقوف على أنجعها مع مراعاة الظروف وكل العوامل المحيطة بالقضايا المطروحة. وبالتالي فالإشكالية التي نطرحها:

- **ماهي أهم مظاهر التعاون والتنافس الأوروبي- الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟**

أما فيما يخص التساؤلات الفرعية فهي:

- فيما تتجسد أهمية البحر الأبيض المتوسط على الساحة الدولية؟
- ما مدى تأثير التنافس الأوروبي-الأمريكي على دول المنطقة؟
- ماهي أهم مجالات التنافس والتعاون الأورو-أمريكي في المنطقة؟
- كيف تجسدت مشاريع الطرفين في البحر الأبيض المتوسط؟

- فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على هاته التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية، وهاته الفرضيات هي:

- يحظى البحر الأبيض المتوسط بأهمية إستراتيجية كبرى في أجندة القوى الدولية.
- ساهم التوسع في مجال التنافس والتعاون الأوروبي-الأمريكي في تنويع آليات التدخل الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دون إلغاء الأهمية المعتبرة للأداة العسكرية باعتبارها أداة الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الدولية.
- تسعى كل من أمريكا وأوروبا إلى التنافس في المنطقة المتوسطية والتعاون على مختلف الأصعدة الاقتصادية والأمنية والسياسية.
- ساهمت مبادرات الطرفين في تحقيق أهدافهما المرسومة مسبقاً.

- حدود الموضوع:

لقد توجب علينا من أجل تحليل معمق ودراسة دقيقة تحديد زمان ومكان هذه الدراسة، حيث اعتمدت على ما يلي:

- **الإطار الزماني:** سأحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مختلف التوازنات الدولية التي شهدتها المنطقة المتوسطية، وهذا بتسليط الضوء على فترة ما بعد أحداث *11 سبتمبر 2001* كفترة مرجعية أدت إلى تغيير سلم الأولويات لدى كل الأطراف المعنية بالمنطقة، خصوصاً كل من الطرفين الأوروبي والأمريكي. لكن هذا لا يمنع من الرجوع إلى فترات زمانية أخرى للمقارنة والاستدلال وهذا حسب ما تقتضيه الضرورة.
- **الإطار المكاني:** سيكون التركيز على منطقة البحر الأبيض المتوسط بامتداداته، وبالطرفين الأوروبي والأمريكي باعتبارهما الإطار الذي تدور حوله الدراسة، لكن ينبغي أن نشير إلى أن لكلا الطرفين عمق إستراتيجي يؤثر فيه ويتأثر به وهو الذي يجب أن لا نغفل عنه.

- أدبيات الدراسة:

يعد موضوع التنافس والتعاون الأوروبي-الأمريكي على البحر الأبيض المتوسط في ظل التوازنات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 موضوعاً يحظى بأهمية ومتابعة خاصة من طرف الدارسين والمهتمين في العلاقات الدولية. وما أضحت تثيره من جدل ونقاش حول مختلف العوامل والفواعل المسئولة عن صنعها وتنفيذها، ولذا تطلب انجاز هذا العمل الاستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بهذا الموضوع عموماً وبعلاقته بالمنطقة المتوسطية خاصة في الآونة الأخيرة .

وسنعتمد في دراستنا هذه على بعض الإصدارات المتخصصة في مجال العلوم السياسية التي تناولت موضوع دراستنا، على اختلافاها من مصادر ومراجع رئيسية أو ثانوية، سواء أكانت كتب أم مجلات، وثائق رسمية، دراسات غير منشورة أم المعلومات المتوفرة على الشبكة العنكبوتية. مثلما هو الحال بالنسبة لـ:

- أمينة رباحي ، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة.** مذكرة لنيل دكتوراه في علوم سياسية، جامعة الجزائر : 2008/2007،
- على الحاج . **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.
- رامزي كلارك في كتابه الإمبراطورية الأمريكية.
- إيف لاكوست في كتابه الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة زهيدة درويش جبور.

- الإطار المنهجي:

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظراً لاتساع مجال هذا البحث سواء من الناحية الزمنية للفترة المدروسة المتميزة، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على المنطقة المتوسطية وأوروبا وأمريكا وعمقيهما الإستراتيجيين، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بالعلاقات البينية، لهذا تطلب البحث توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استخدام أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة.

.

- الإطار النظري:

1/ المصلحة القومية:

يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية، وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية عادة ما يتم تبريرها في صيغ من تحقيق أو المحافظة على المصلحة الوطنية للقُطر المعني. وهذه تعتبر الحاصل النهائي للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والعسكرية والثقافية والأيديولوجية.

لقد عبر كل من *نيكولا ميكافيلي* و*كارل ماركس* عن هذا الفهم إذ يقول الأول "إن الإنسان يحفظ كلمته فقط إذا كانت في مصلحته". أما الثاني فيرى "أن المصالح المادية أو المعنوية لا الأفكار تسيطر سيطرة مباشرة على أعمال الناس وتتحكم فيها". وبهذا تبقى المصلحة هي أوثق صلة بين الدول والأفراد، وإن السبب الأقوى للبقاء هي عدم وجود المصالح المتضاربة، ذلك أن التضارب في المصالح الوطنية بين فواعل عديدة سيجعل النظام الدولي في دوامة من الفوضى. تمثل المصالح تلك المظاهر التي يسعى لها الفاعل لتحقيق أهدافه، والتي تمثل الصفة الدائمة والثابتة لظروف ذلك الفاعل، وهذه المصالح هي

ذات طبيعة مرنة لا تتصف بالمحدودية أو الثبات فضلاً عن تغيرها المستمر في الظروف المختلفة.

فجدلية الثبات وعدم الثبات في المصلحة تعني في الأول أن لكل فاعل مصالح إستراتيجية معينة يسعى إلى تحقيقها. أما الثانية فتعني أن هذه المصالح عرضة للتغير من زمان إلى آخر. وقد يصبح من المناسب في هذا السياق، تقسيم المصالح بصورة عامة على الأنواع التالية:

1/المصالح من حيث الجهة المستفيدة منها وهذه تتوزع على مصالح وطنية، مصالح قومية ومصالح دولية.

2/المصالح من حيث فترة تحقيقها وهي قد تكون مصالح آنية، أو مصالح مرحلية أو مصالح مستقبلية.

3/المصالح من حيث نوعيتها وتشتمل على المصالح المادية، والمصالح المعنوية، والمصالح العقائدية.(1)

2/القيم القومية:

يشيع لفظ القيمة في اللغة العادية واللغة العلمية على السواء ويستخدم في معان عديدة، وبصفة عامة القيمة هي المعيار الذي يقاس به فعل إنساني معين في مجال من مجالات سلوك الإنسان الأخلاقية أو السياسية، أو المنطقية أو الجمالية. ولكون القيمة معياراً فإنها قد تحدد بعوامل موضوعية بحتة. وقد تتأثر بوجهة النظر الشخصية لمن يستخدمها كمعيار للحكم. وللقيمة معان أخرى فلسفية أهمها الخواص والمزايا التي توجد في شيء وتجعله محل تقدير أو تجعله مرغوباً فيه، أو تجعله قادراً على تحقيق هدف أو غاية معينة. (2)

ويشترك في القيم أعضاء المجتمع، وتعتبر كوسائل استثنائية مهمة لصناعة الأحكام، وتقدير النتائج المحتملة للسلوكات المزعومة، والمفاضلة بين البدائل المطروحة. وهو ما يجعل جميع العناصر تنظر باحترام إلى تلك القيم باعتبارها ذات أهمية خاصة.

وتمثل القيم القومية تلك القواعد الشرعية والأخلاقية والفلسفية الضرورية لاستمرار الدولة. وتوفر الشعور بالغاية القومية وهي أساس تطوير المصالح القومية.

(1) سعيد رشيد عبد النبي، **عامل المصلحة الوطنية في ضوء العلاقات الدولية.** جريدة الصباح العراقية، من موقع:www.alsabaah.com

(2)عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية "الجزء الرابع"**. ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص836

تقسيم الدراسة:

لدراسة على هذا الموضوع والإجابة على مختلف الأسئلة التي يطرحها قمنا بتوظيف أربعة فصول كاملة هي فصل تمهيدي وثلاثة فصول:

الفصل الأول (التمهيدي) الذي سنقوم من خلاله بالتطرق إلى الأهمية التي تحظى بها منطقة البحر الأبيض المتوسط على الساحة الدولية، وهذا يعني تتبع مختلف الجوانب التي تجعل من المنطقة حجر أساس العديد من السياسات الخارجية للقوى الكبرى.

الفصل الثاني سيعالج أوجه التنافس والتعاون الاقتصادي الأورو-أمريكي في حوض المتوسط، يشكل المجال الاقتصادي أكثر المجالات تجسيدا لفرضية التنافس الأوروبي-الأمريكي في المنطقة بعد الحرب الباردة عموماً، وبعد أحداث 11 سبتمبر خصوصاً. وباعتبار المنطقة المتوسطية سوقاً وموردا اقتصاديا هاما ومجاورا لأوروبا، فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية أفرز العديد من مؤشرات التنافس والتصادم بين الطرفين.

الفصل الثالث سندرس من خلاله أوجه التنافس والتعاون بين أوروبا وأمريكا في المجال الإستراتيجي الأمني، يعتبر الإطار الاستراتيجي الأمني أحد مجالات الاحتكاك بين السياستين الأوروبية والأمريكية في منطقة حوض المتوسط بعد هجمات سبتمبر 2001. ويتناول هذا الفصل الثالث المقسم إلى ثلاث مباحث، مقارنة التوجهات الإستراتيجية المتدرجة لكل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المحيط جيو-استراتيجي الدولي و الإقليمي لهذه المنطقة، و ذلك انطلاقا من متطلبات إشكالية الدراسة القائمة على تحديد مجالات التوافق و التصادم الاستراتيجي بين البلدين عبر مختلف مستويات الاحتكاك بالفضاء الاستراتيجي.

أما المبحث الثالث سيعالج بعد استعراضنا للمحورين الاقتصادي في الفصل الثاني الاستراتيجي- الأمني في الفصل الثالث، ارتأينا تخصيص الفصل الرابع للمحور

السياسي انطلاقا من نفس إشكالية البحث عن أوجه التوافق والتنافس الأورو-أمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الرابع سيعالج مستقبل المشاريع لكلا الطرفين الأوروبي والأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونقصد بهذا السيناريوهات المتوقعة في المنطقة على المدى القريب

الفصل التمهيدي: أهمية البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الأول: الأهمية الجيو سياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

الجيو بوليتيك أو الجيو سياسية هي الميدان الذي يتمحور حول التساؤل عن مجموع العلاقات القائمة بين الفضاء والسياسة ، كيف وبأي طريقة تؤثر الحقائق الجغرافية (الموقع ، التضاريس ، المناخ ....) على التنظيمات الإجتماعية و الخيارات السياسية .

فالجيوسياسية علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة و القرارات في الدولة و تعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة ، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات .

جوهر الجيوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الأولية على ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي ، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية ، التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم و قوى جديدة لذات الأرض [1]

فإن بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية لا على المستوى الجيوسياسي فحسب و إنما على المستويين الاقتصادي والأمني و العسكري كذلك ، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الاستعمارية الأوروبية .

1/ محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية**. بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر، 1989، ص 65.

المطلب الأول: البعد الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مساحة مائية كبيرة تتوسط القارات الثلاث إفريقيا و آسيا و أوروبا، ومن هنا جاء اسم المتوسط أو البحر المتوسط لأنه يتوسط القارات الثلاث أو يتوسط الأرض ، فالبحر المتوسط مشتق من كلمتين لاتينيتين هما (Meduis) أي متوسط و (Terra) أي الأرض ، وقد لعب البحر المتوسط دورا أساسيا في نشر الحضارات القديمة (المصرية ، اليونانية و الرومانية و الإسلامية) ، ثم الحضارات الكشوفات الجغرافية خاصة (اسبانيا و البرتغال) التي اعتمدت على القوة البحرية ثم (هولندا و إنجلترا و فرنسا) معتمدة أيضا على القوة البحرية . وكان البحر المتوسط هو محور كل الحضارات و الكشوف الجغرافية و الاستعمارية أيضا وعلى هذا فهو فعلا وواقعا متوسط الحضارات و التفاعلات للشعوب ودول حوض البحر المتوسط التي تشرك في صفات تؤكد الوحدة المتوسطية جغرافيا و اقتصاديا و انثولوجيا و اجتماعيا وبمعنى شامل يشكل البحر المتوسط وحدة تفاعل حضاري خاصة بين الدول و يشغل هذا البحر المتوسط منخفضا عميقا مستطيلا بغير انتظام ، ويكاد يكون مغلقا ويقع بين خطي عرض 30 و 46 درجة شمالا و خطي طول 5.5 غربا و 36 شرقا . و يبلغ طول البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب (المسافة بين شواطئ الخليج الإسكندرية إلى مضيق جبل طارق) . حوالي 3540 كم ^{2}، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب (ما بين شواطئ يوغسلافيا السابقة و ليبيا) فيبلغ حوالي 970 كم و تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط حوالي 2966000 كلم^2 كما يمكن أن نضيف إلى الحوض المتوسط كل من البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000 كم^2 الذي يعتبر امتداد له وبالتالي البحر للرابط الذي تبلغ مساحته 1400 كلم^2 فتصبح المساحة الكلية للبحر 3475400 كلم ^{2} .

1/ أسامة فاروق محمد ، **دراسة للخصائص الإجتماعية الإقتصادية**. مجلة السياسة الدولية ، مصر: مؤسسة الأهرام ، العدد، يوليو 1997.

المطلب الثاني : البعد السياسي الاستراتيجي للبحر المتوسط.

حسب المعيار الجغرافي تطل على البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة و دولتين جزيرتين ، في قارة إفريقيا توجد كل من (مصر ، ليبيا . تونس ، الجزائر و المغرب) بينما في قارة أوروبا فهنالك كل من (إسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، سلوفينيا ، كرواتيا البوسنة والهرسك وجمهورية يوغسلافيا الفدرالية ، ألبانيا ، و اليونان) أما قارة آسيا فهنالك (تركيا ، سوريا ، لبنان ، فلسطين و إسرائيل بينما الدولتان الجزيرتان فهما قبرص و مالطا وبالتالي 21 وحدة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط .

لكن الإشكال القائم يدور حول مدى متوسطية بعض الدول التي لا تستوفي شروط المعيار الجغرافي لكن الجوار أو المصالح الحيوية جعلتها تدخل من نطاق الدول المتوسطية

في هذا الصدد اختلف الباحثون في درج الدول المطلة على البحر الأسود ضمن الدول المتوسطية فإذا كانت هذه الدول (بلغاريا ، رومانيا ، أوكرانيا ، روسيا و جورجيا) غير متوسطية بالمعيار الجغرافي باستثناء تركيا ذات الواجهتين الأسود و المتوسط ، فإن بعض الباحثين كمحمد صابر حيث يعتقدون أنها دول متوسطية " كون أن البحر الأسود جزء من البحر المتوسط " إضافة إلى هذا يمكننا إدماج دول أخرى لها صلة وطيدة بدول البحر الأسود ودول البحر الأبيض المتوسط على سواء كإيران ، أذربيجان و أرمينيا التي ترتبط اقتصاديا و سياسيا و حضاريا بدولة واحدة أو مجموعة من الدول المذكورة أعلاه [1]

على نقيض هذا الرأي ، برمج الباحث المصري أسامة فاروق محمد[2] القول بأن دول البحر الأسود ليست دولا متوسطية بالرغم من كون البحر الأسود يعتبر من

1/أحمد كتاب ، **خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 2000/ 2001، ص 16.
2/ أسامة فاروق محمد ، نفس المرجع السابق .

الناحية الجغرافية امتداد للبحر الأبيض المتوسط لكنه لكبر مساحته يعتبر مستقلا بذاته ، كما أنه ينفصل عن البحر المتوسط بمضيقي البوسفور و الأردنيل مما يرجح استقلاليته .

لكن عند الأخذ بالمعيار الإستراتيجي لتعريف الدول المتوسطية و الذي يقول "وجود مجموعة من العلاقات و الارتباطات ذات النمط في النواحي السياسية و الاقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي) و تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: الأهمية التجارية للبحر الأبيض المتوسط.

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط و أهميته الجيوسياسية فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية ، و تتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز . اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا ، الجزائر و تونس) و الخليج العربي (العراق و دول مجلس التعاون الخليجي*) و كذا منطقة بحر القزوين (إيران ، أذربيجان تركمانستان و كازاخستان) وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق ، كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة (الأطلسي و الهندي و الهادي) يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة السريان الحيوي للتجارة العالمية [1] .

* تأسس مجل التعاون الخليجي سنة 1981 في خضم الحرب العراقية الإيرانية و أعضائه هم المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ، قطر و البحرين . ومن بين أهدافه الرئيسية تنسيق السياسات الدفاعية و الاقتصادية بين الدول الأعضاء

1/ أحمد كتاب ، نفس المرجع السابق. ص 20 .

يعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق البحري الأقصر و الأسهل للتنقل و التنقل بين الشرق و الغرب وهو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا و الدول المستوردة له غربا ، فهو ينقل يوميا عبر مياهه حوالي 4 مليون طن كما تمر به حوالي 250 سفينة تجارية ، و حوالي 500 سفينة صيد إضافة إلى الحركية الكثيفة بين الجهتين الشمالية و الجنوبية ، وتصل السلع المارة عبره إلى حوالي 13 % من الإجمالي العالمي ، كما يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن و يحتوي على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا ، جنوة برشلونة و الجزائر . إن منطقة المتوسط ليست مخزونا للطاقة النفطية فحسب بل تزخر بإمكانيات و موارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لاقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه فتجد مثلا كل من الجزائر و المغرب تصدر زيادة على الغاز والنفط ، الفوسفات و الحديد فهذه الدول تتحكم في 2/3 من ثروات المنطقة ، إن البحر المتوسط بالغ الأهمية بالنسبة لأطراف دولية عدة ، فالدول المتوسطية عامة و المغاربية خاصة لا تغفل هذه الأهمية لأن عملية تصدير النفط و الغاز و المعادن و كذا استيرادها لاحتياجاتها الغذائية و أنشطتها الاقتصادية و استيرادها الأسلحة و صيد الأسماك ترتبط و تمر كلها من البحر الأبيض المتوسط ، و أما عن أوروبا التي لا يمكن لاقتصادها أن يستغني أكثر من شهرين عن النفط العربي الذي غالبا ما يأتيها عابرا (قناة السويس أو من الضفة الجنوبية عبر البحر الأبيض المتوسط) فهي أكبر من يقدر أهمية هذه المنطقة ، و أما عن الو م أ التي تعتبر قوة خارجة عن حوض البحر الأبيض المتوسط ، فقد فهمت منذ البداية أن ضمان إمداداتها النفطية يمر عبر وضع جهز أمني يسهر على مصالحها وهذه الأخيرة يحميها الأسطول السادس المتربص بالمنطقة [1] .

المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي للبحر الأبيض المتوسط.

1/ برد رتيبة ، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008، ص 56.

و يكمن التباين في تنوع الإنتـاج الاقتصادي ممثلا في خلـق أقاليـم متخصصة في أنواع الإنتاج المختلفـة على النحو التالـي:

أ – نطـاق الغابات و الثروة الخشبيـة و يمتد هذا النطاق على طول المرتفعات الجبلية في المغـرب ، الأطلسي و الجنوب الأوروبي و الغـرب الأسيوي.

ب – إنتـاج الحبوب و الخضروات في السهـول الأوروبية النهريـة و الأوديـة الجافـة وفقا لنوع التربـة و مدى توفر مياه الري.

ج – إنتـاج القطـن : يتركـز القطـن في البحـر الأبيـض المتوسـط في الأطراف من الجنـوب الروسي و في وادي النيل الأدنى و السودان الأوسط و الهلال السوري الخصيب وحوض العراق و في كل هذه المناطـق تتكامـل الأربعـة عوامل جغرافيـة.

د – الثـروة المعدنيـة : فحوض البحر المتوسـط على امتداده الكبير بين مرتفعات شرقي العراق إلى مضيـق جبل طارق و المحيـط الأطلسي يمتلك ثروة معدنيـة متنوعـة في مقدمتها الحديـد و المنغنيـز و الرصاص و الفوسفـات و هذا الأخيـر أوفـر المعادن في الوطن العربـي.

هـ– الثـروة المائيـة : يمتاز البحـر الأبيض المتوسط و فروعـه العديـدة التي أشرنا إليها بثـروة سمكيـة متنوعـة منهـا ما يعيـش في مياه في ميـاه البحـر المتوسـط المعتدل الحرارة ومنهـا من يعيـش في ميـاه بحر القرم و البحر الأسـود بمياهه المعتدلـة و الباردة و هذا فضـلا عن الثـروة السمكيـة بالبحيـرات الساحليـة و الميـاه العذبـة النهريـة و البحرية الداخليـة[1] .

1/ محمد ابراهيم حسن ، **دراسات في جغرافيا أوروبا و حوض البحر المتوسط**. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، 1999، ص 231، 232.

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية و العسكرية للبحر الأبيض المتوسط.

دون شك شكلت نهاية الحرب الباردة و تفكك الإتحاد السوفيتي سياقا دوليا جديدا طبع المشهد العالمي سياسيا و اقتصاديا ، حضاريا و أمنيا ، حيث وجد السياسيون و الأكاديميون أنفسهم أمام معطيات كثيرة و متسارعة تستدعي النظر فيها و دراستها ، من حيث الترتيب و التعامل و الاستجابة ولعل أبرزها الفراغ الاستراتيجي ، الذي خلقه تيار الكتلة الشرقية و صعود القيم الغربية و الرأسمالية التي تطغى على التنظيم الدولي و العلاقات الدولية ، و من ثمة الترتيبات الجديدة لمتغيرات التفاعل العسكرية و الاقتصادية و الحضارية وهي المتغيرات التي لم يشذ عنها المتوسط المتأثر بهذه الترتيبات ، و التي أفرزت بدورها العديد من التهديدات لمنع الوحدات السياسية المشكلة لهذا الفضاء الجيوسياسي و التي ليس بمقدورها التعامل معها فرادى ، فكانت بذلك مدعاة للتقارب و التواصل و الحوار .

قد تكون أبرز القضايا المؤثرة على الأمن في البحر الأبيض المتوسط لارتباطها المباشر بالقوى الكبرى ، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية سواء لدول البحر المتوسط أو لدول من خارجه .

بالرغم من التطورات الكبيرة التي طرأت على المستوى الدولي و الإقليمي إلا أن قضية الأمن في البحر المتوسط مازالت تمثل قيمة هامة من أجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة الحساسة و مع أي مؤثرات دولية أو إقليمية في مناطق التلامس الأرضي لدول الحوض ، الأمر الذي يضاعف من تركيز و اهتمام هذه الدول بأمن البحر المتوسط من خلال إقامة نظام الشرق الأوسط الجديد الشيء الذي قد يعرض

البحر المتوسط ليتحول إلى ساحة للصراع البحري بين أساطيل القوى [1] المهيمنة و زيادة سباق التسلح لهذه الأساطيل ، مثل تحويل بعض موانئه إلى قواعد ضخمة للأسطول الأمريكي كما يحدث بالنسبة لميناء حيفا الإسرائيلي إلى جانب المستودعات الضخمة التي أنشئت في إسرائيل لتخزين الأسلحة و المعدات الأمريكية .

المطلب الأول: الأزمات و النزاعات ذات الطبيعة الإقليمية.

هنالك عدة قضايا مرتبطة بالنزاعات و الصدامات ذات طبيعة إقليمية أو محلية و التي تهدد الأمن و الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط و على رأسها :

أ/ قضية الصراع العربي الإسرائيلي : هذه المشكلة التي مازالت تهدد أمن حوض المتوسط و التي كانت بدايتها إتفاقية سايكس بيكو عام 1916 و وعد بيلفور 02 نوفمبر 1917 ، تم إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948 مما أدى إلى صراع طويل بين العرب و إسرائيل ، و الذي وصل إلى طريق مسدود بسبب تعنت إسرائيل في سياستها الإستطانية و إصرارها على مواصلة عمليات العنف ضد الشعوب الفلسطينية و خرق التزاماتها الدولية مما أدى إلى استمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط . [2]

و بعد موضوع السلام في الشرق الأوسط في مقدمة القضايا الواجب معالجتها و إيجاد الحل لها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لتحقيق الأمن و الاستقرار فيها ، فهنالك حاجة ماسة و ملحة لتكثيف الجهود و التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط و يتطلب هذا تشجيع جهود التعاون مع ضرورة أن يكثف الجانب الأوروبي من تواجده إزاء هذه القضية التي تسيطر عليها الولايات الم أ مع ضرورة العمل معا لإزالة العقبات التو تواجه التسوية الشاملة و النهائية لمشكلة الشرق

1/ طه مجذوب، **الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية**. مجلة الأهرام، السياسية الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص98
2/ برد رتيبة ، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5** . نفس المرجع السابق ، ص.50

الأوسط ، فلا يمكن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن تعرف الأمن و الاستقرار من دون استرجاع الأراضي العربية المحتلة من طرف إسرائيل و استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني إليه كاملة للوصول بالقضية إلى مرفأ الحل العادل و الشامل [1] .

ب – ثم تأتي القضية القبرصية بين تركيا واليونان على المياه الإقليمية في بحر إيجه و على جزر يونانية تقترب من السواحل التركية، فبعد أن وافقت الدولتان من قبل على طلب مجلس الأمن الرامي إلى حل الخلاف القائم بينهما عن طريق المفاوضات ، تجدد الخلاف بينهما بسبب إصرار الطرفين على إعطائه طابعا تقنيا فهي بحاجة إذن إلى حل يوقف هذا النزاع .

ج – أما المشكلة البلقانية فيختلف الوضع عن أي مشكلة أخرى ، هذا النوع في أي مكان آخر بالعالم حيث يضم البلقان العديد من العناصر العرقية المختلفة و المتورطة في صراع قديم و طويل في هذا الإطار ، هنالك صراع بين اليونان و بلغاريا و تركيا بالإضافة إلى الصراع المتعدد الأبعاد في يوغسلافيا السابقة حيث يشارك في هذه الصراعات عناصر من بلغاريا و اليونان و كرواتيا ومسلمو البوسنة و الصرب ، وهذا يتطلب وضع أسس و قواعد سلمية لمنع استمرار هذه الصراعات.

و يحتاج الصراع العنصري بين الصرب و البوسنة إلى تضافر الجهود و العمل المشترك من دول الحوض المتوسط لمنع نشوب الحرب الإقليمية أو الأهلية [2] .

د – مشكلة الصحراء الغربية : هذا الخلاف عجزت عن حله منظمات إقليمية كالجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و حتى منظمة الأمم المتحدة التي أرسل أمينها العام أكثر من ثلاثة مبعوثين إلى عين المكان .

1/ برد رتيبة، نفس المرجع السابق. ص51

2/ قاسم نادية، **ندوة برشلونة : هاجس الأمن و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط**. مذكرة ماجستير في القانون فرع القانون الدولي، كلية الحقوق ،2002/2001، ص 32.

فقد كانت التقارير التي رفعها إليه المبعوثين قد كللت في الأخير بوضع مشروع أممي ، أعتمد سنة 1988 بناءا على قرار مجلس الأمن لإجراء استفتاء شعبي لتقرير المصير ، إلى جانب هذا المشروع ، اتخذت قرارات منها وقف إطلاق النار و انتشار للقوات الأممية لحفظ السلام (المينارسو) و هنالك عمل يتم الآن بعد حدوث اتفاق بين طرفين حول ما يسمى بـ (برتوكولات المراجعة) و (التعليمات العملية) التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة في شهر أفريل 1999 . فكل ذلك مرتبط أساسا بتجديد هوية المجموعات المتنازعة حولها ، الذي يؤدي إلى تنظيم استفتاء حدد تاريخه شهر يوليو 2000 ، و تبقى الآمال معلقة لحل هذه المعضلة إلى غاية تذليل العقبات التي تعترض هذا الاستفتاء . [1]

المطلب الثاني: الأمن البيئي.

يعد الأمن البيئي قضية حيوية بالرغم من أنه لا يمس الأمن بشكل مباشر بمفهومه السياسي و لكنه هام بالنسبة للأمن الشامل للمجتمعات التي تعيش على سواحل البحر المتوسط ، إذ يتعرض الحبر المتوسط لحالة خطيرة من التلوث البيئي حتى سمي حسب بعض الكتاب " بالحر الجريح" لذا يجب على كل دولة معنية بقضايا البيئة و التلوث إعطاء الأهمية التي يستحقها هذا الموضوع فلهذا لا يجب أن ننظر إلى البحر المتوسط مجرد مجال للخطوط الملاحية أو منطقة عسكرية إستراتيجية ، أو شاطئ للمنتجات السياحية أو جرد مصرف للمخلفات الآلية و الحيوانية و الصناعية فالأمر أكبر من ذلك بكثير لأن البحر المتوسط حلقة ربط حيوية ومعبرا هاما يربط أجزاء العالم القديم ، ولهذا السبب يجب أن يحظى بالاهتمام الكافي من المجتمع الدولي كله بغرض وضع حد للتلوث .

1/ قاسم نادية، *نفس المرجع السابق*. ص 33 .

و على رغم تواجد العديد من المنظمات الإقليمية المهتمة بالبيئة و التي تسعى لحماية المحيط المتوسطي ، إلا أن المهمة ليست سهلة لطبيعة التواجد العسكري الهائل و كثافة الأنشطة الاقتصادية و السياحية المرتبطة بسواحل المنطقة ، ضف إلى ذلك ارتفاع و كثافة التمركز السكاني حول ضفاف البحر الأبيض المتوسط ، فلابد من أن تحظى هذه المنطقة بالعناية و الاهتمام عن طريق تكثيف جهود التعاون بغرض الحد من التلوث .

الفصل الأول: أبعاد التعاون الأوروبي الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الأول: أبعاد التعاون الأوروبي الأمريكي في منطقة البحر المتوسط.

تميزت العلاقات الأورو-أمريكية بالتعاون و التحالف منذ القرن 19 إلى نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي و الأوروبي حيث كان هناك توافق أوروبي أمريكي على تقاسم مناطق النفوذ في العالم إذ انشغلت أمريكا بشؤون القارة الأمريكية و ما جاورها، بينما سيطرت أوروبا على إفريقيا ومناطق أخرى و قد تم احترام هذا التقسيم من كلا الطرفين إلى حد ما و قد كانت مصالح الطرفين محفوظة في إطار سياسة احتواء الشيوعية في العالم وفي إفريقيا على الخصوص.

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية للتعاون الأورو-الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط.

إن التنافس الدولي الراهن يعتمد على المنافسة الاقتصادية بالأساس التي تسخر الشراكة السياسية الدولية لخدمتها، بعد إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية يتصاعد عنصر القوة الاقتصادية مع إطلاق لآليات السوق في ظل تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية ، حيث أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية ، فقد قامت الدول الكبرى بإعادة ترتيب آليات بناء تقوتها باتجاه تركيزها على الاقتصاد و التجارة الدوليين وما يدل على ذلك تصريح مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بقوله: " *إن 40 % من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي*" و هذا ما يظهر الأهمية المتزايدة التي بدأ يحظى بها العامل الاقتصادي في سياسات و استراتيجيات الدول الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [1] .

1/ على الحاج . **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فيفري 2005، ص 70 .

المطلب الأول: أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الأورو-أمريكية.

قد شكلت العلاقات الاقتصادية بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة أساسيـة للتعـاون المشترك، و ارتباط التكامـل الأوروبي مع إعادة بناء من خلال مشروع مارشـال في الأربعينيات و الخمسينات من القرن العشرين، فالمشروع الأوروبي ارتبط بالاقتصاد العالمي الغربي خـلال الحـرب البـاردة و العولمـة في القرن الواحد و العشرين، و ارتباط الإتحـاد الأوروبي و أمريكا تاريخيـا عبر الاستثمارات و التجـارة منذ بدايـة القرن القرن العشريـن و تطورت هذه العلاقـات مع تطور التحالـف الغربـي و توسعـه في خمسينات القرن العشريـن و ما بعـدها.

و انعكسـت العلاقات المميـزة ذات الجـذور التاريخيـة و المؤسساتيـة بين الطرفيـن على المجـال الاقتصـادي و لاسيما جهـة :

1 – أن أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكيـة يشكـلان أضخـم شريكيـن تجارييـن في العالـم حيث تشكـل نسبـة التجارة بينهـما 40 % من التجـارة العالميـة و يبلـغ حجـم التبادل التجـاري بين الجانبين أكثر من بليـون دولار في اليـوم كمـا يبلـغ حجـم الاستثمارات بين الجانبيـن 1.8 تريليون دولا سنويـاً.

2 – يتميز النمو بالاستقرار في العلاقـات الاقتصاديـة بين الجانبيـن، منـذ أكثـر من ستيـن عاماً من العلاقـات المميـزة بين الجانبيـن، من العلامـات المميـزة لاستقـرار العلاقـات بين الجانبيـن، حتى عندما ساءت العلاقات الأمنية والسياسية بين الطرفين (مثل السنـوات الأخيـرة من الحـرب الباردة، و الحرب على العراق 2003)، و حسب إحصائيات 2008، تعد الولايـات المتحدة ثاني أكبر مستورد من الإتحـاد الأوروبـي (27 دولـة) بعد الصين بنسبـة 12% من حجم صادرات الإتحـاد كلية، و تشكـل المصـدر الأول بنسبـة 19.1% من الواردات الإجماليـة، ومن ثم تحتـل الولايـات المتحدة الأمريكيـة المرتبـة الأولـى كشريـك بنسب 15.1 %.

أما أمريكا فقد شكلت أوروبا الشريك التجاري الأول في عام 2008 بنسبة 19.2% من التبادل التجاري، فكانت أوروبا المستورد الأول بنسبة 17.7% من الواردات الإجمالية الأمريكية ، و المصدر الأول بنسبة 21.6% من الصادرات الإجمالية ، و تقتصر النزاعات التجارية بين الجانبين فقط في 2% من حجم التبادل التجاري [1]

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير.

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية، وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة و المتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و خلق فرص العمل، وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما نحو الديمقراطية و الحرية (2).

و تعد الآليات الاقتصادية للمشروع :

1 – منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية، إن هذا الطرح الأمريكي الجديد بشروطه المذكورة إنما هو إعادة إنتاج أكثر ملفا لمشروع السوق الشرق أوسطية الذي طرحته الو م أ خلال تسعينات القرن العشرين في محاولة لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصاديات العربية في تكتل اقتصادي ، ينطوي على تعاون تفضيلي بين الدول الداخلية فيه .

2 – المنطقة الصناعية المؤهلة وفقا لقانون تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية .

1/ حسين طلال مقلد ، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي**. مجلة جامعة دمشق للعلوم السياسية : المجلد 27 ، العدد الثالث ، ص 239-240 .

2/ المتابع الإستراتيجي ، **الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، مشروع الشرق الأوسط الكبير** . مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، كانون الثاني، 2004، ص 08 .

3 – مبادرة تحويل النمو: وتتضمن إقراض المشاريع الصغيرة و المشاركة في تحويل مؤسسة مالية للشرق الأوسط للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال، و العمل على إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوروبي للأعمال و التنمية لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح (1).

4 – المبادرة التجارية: يدعو مشروع دول الثمانية إلى اتخاذ مبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من عدة عناصر من بينها الانضمام أو التنفيذ على صعيد منظمة التجارة العالمية، و إنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير و التركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة و الممارسات .

لقد فرضت طبيعة المتغيرات الدولية الحالية اهتمامات جديدة تمثلت في الحرص المتزايد على دعم القاعدة الاقتصادية على وجه التحديد، فحدث تحولا عميقا و جوهريا في مفهوم و طبيعة الصراع الدولي، حيث أصبح يأخذ أبعاد أخرى كالبعد الاقتصادي و التكنولوجي و المالي و المعيار الحاسم لقياس قوة الدول أو ضعفها يعكسه إنتاجها الاقتصادي و مدى تحقيقها للرفاهية و الازدهار لشعوبها، منذ أخلت الكيانات السياسية في المجالات الاقتصادية و كذا الثقافية مما أدى إلى مفهوم الاعتماد المتبادل و الترابط بين الكيانات ليصبح هذا الترابط هو الآخر مقوما من مقومات القوة التي لم تكن موجودة في حسابات القوة التقليدية .

و لقد أدركت أمريكا هذه الرهانات لذا نجدها توظف آليات جديدة للتكيف بسرعة لمسايرة التغيرات، الدولية الحاصلة، التي تميزها المنافسة الاقتصادية العالمية الآخذة في الازدياد و الحدة وذلك نتيجة بروز تكتلات اقتصادية منافسة لها في مختلف المجلات (2) .

1/ محمود حسين علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**. مذكرة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الأدب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر :غزة 2012 ، ص 76 .

2/ محمود شوقي، **السياسة الخارجية للو م أ تجاه العراق : 1990 – 2006**. أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 390 .

كما أدركت الإدارة الأمريكية أن نظريتها الأمنية الأمنية التي كانت لديها على اعتبارات المحيط الهادي و الأطلسي يشكلان عازلا أمنيا لها و أن التفوق التكنولوجي و المعلوماتية يمنحان قوتها العسكرية نفوذا غير مسبوق على مدار السنوات الماضية و أن قوتها العسكرية هي أداة دفاعية، بينما النفوذ الاقتصادي و السياسي يجعلانها القوة الأعظم بلا منافسة، و أن الوعي المجتمع بتقاليد الديمقراطية لهو الضمان بإبقاء السيطرة المدنية على القوات المسلحة في أمريكا، و لذلك بالعمل على استثمار القوة العسكرية لأهداف اقتصادية، خاصة أنها تسخر لها أموالا باهظة، ولقد ازدادت هده السياسة تبلورا عقب تراجع حدة الحرب الباردة، لتعطيها أحداث 11 سبتمبر دفعا قويا و متجددا نحو التوسع الإستراتيجي.

ونظراً للتطورات الأمنية العالمية و تزايد المنافسة، فإن الإدارة الأمريكية تعمل على توسيع مصادرها من البترول ، فبعد تجربة حرب الخليج الأولى و الثانية ، أدرك المسئولون في الإدارة الأمريكية أن الاعتماد على بترول الشرق الأوسط في التموين بهذه المادة الأساسية للأمن القومي الأمريكي بعد مجازفة كبيرة **** أنه لم يصبح هنالك فرق كبير بين اعتماد الو م أ على الشرق الأوسط و إفريقيا ففي السنوات الأخيرة بلغت نسبة استيراد أمريكا من بترول الدول الإفريقية نسبة 15 % أغلبها من نيجيريا و الجزائر و جمهورية جنوب إفريقيا مقابل نسبة 17% من دول الشرق الأوسط ، وكل هذه السياسة تندرج ضمن الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى احتكار مصادر النفط العالمية و عدم ترك المجال للقوى المنافسة سواء كانت الدول الأوروبية أو غيرها من القوى الاقتصادية في العالم [1] .

1/ محمود شوقي، *نفس المرجع السابق*. ص 391

المبحث الثاني: الأبعاد الأمنية و العسكرية للتعاون الأورو-أمريكي في البحر الأبيض المتوسط.

تميزت العلاقات الأورو-أمريكية بالتعاون و التحالف منذ القرن 19 إلى نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي و الأوروبي حيث كان هناك توافق أوروبي أمريكي على تقاسم مناطق النفوذ في العالم إذ انشغلت أمريكا بشؤون القارة الأمريكية و ما جاورها، بينما سيطرت أوروبا على إفريقيا ومناطق أخرى و قد تم احترام هذا التقسيم من كلا الطرفين إلى حد ما و قد كانت مصالح الطرفين محفوظة في إطار سياسة احتواء الشيوعية في العالم وفي إفريقيا على الخصوص.

و يمكن أن نستشف المصالح القومية المشتركة بين الطرفين الأوروبي و الأمريكي في ما يلي:

- الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأوروبية و الأمريكية عبر المتوسط .

- منع أي طرف إقليمي من السيطرة على الإنتاج القدر الذي يسمح بالتحكم في هذه الأسواق.

- العمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة .

هذه المظلة الأمنية الأمريكية لأوروبا تتبع من بعد تاريخي قديم حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنقذت أوروبا خلال الحربين العامتين الأولى و الثانية كما أنقذتها من المد الشيوعي الذي وصل إلى قلب القارة الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية و صواريخ نووية خلال الحرب الباردة [1].

1/ محمد أمين لعجال، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي.** شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيمات السياسية و الإدارية، الجزائر: 2006 /2007. ص176/175.

إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الانعزال الإستراتيجي الأمريكي الخاص بهذا الحوض المائي و هما:

1 – تنفيذ عمليات المراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط .

2 – تعزيز القدرات الاستطلاعية و الهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهها ، و يقدر تعلق الأمر بمسألة الانتشار الأمريكي و الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يمكن ملاحظة النشاط الأمريكي الذي انبثق عنه إنعاش الروابط الأمريكية مع دول شمال المتوسط مثل (ألبانيا و البوسنة والهرسك و كرواتيا و سلوفينيا) و الأهم من ذلك هو نجاح أمريكا في عقد اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من رومانيا و بلغاريا، و بغض النظر عن فحوى الاتفاقيتين فإن ذلك يعد مؤشرا واضحا على تعزيز القدرات الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط لأن ذلك يعني أن الأمريكيين يغلقون الشرق الأوسط أمام الأسطول الروسي في محاولاته للوصول إلى المياه الدافئة [1] .

كما أن هذا الدور مناط بالأسطول الأمريكي السادس و الذي يمكن تلخيص جزء من مهامه في النقاط التالية:

أ – ضمان عبور الناقلات النفطية و التجارية عبر المتوسط ك فمهمة الأسطول السادس مهمة أمنية في الأساس إذ يبقى سندا رئيسيا لناقلات النفط الأمريكية التي تعبر مضائق البحر المتوسط ، خاصة قناة السويس ومضيقي البوسفور و الدردنيل أو البحر الأسود حيث يتواجد الأسطول الروسي و الأسطول الأوكراني ، و على أساس أن الو م أ تضع في إستراتيجيتها إمكانية لجوء الدول العربية المصدرة للنفط إلى إيقافه في حال تدهور الوضع في الشرق الأوسط .

1/ عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط ، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من المنظور البناني**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2011/ 2012، ص176.

ب – دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة المراقبة و التجسس : ترى الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم قواعدها العسكرية بأجهزة متطورة و جديدة للمراقبة المستمرة و أجهزة الإنذار المبكر خصوصا فيما يتعلق بالتسلح في المنطقة مثل ما حدث مع اليونان و تركيا و التخوف من ازدياد التوتر بينهما وهو ما لا تقبل به الو م أ كون المهمة الأساسية هو ضمان عدم انتشار أنواع متطورة من الأسلحة لكي لا تستعمل في النزاعات المتوسطية (النزاع الإسرائيلي_الفلسطيني ، الصحراء الغربية، النزاع التركي_اليوناني .....) .

المطلب الأول: التحالف في إطار الحرب على الإرهاب.

شكلت هجمات 11 سبتمبر في نيويورك وواشنطن نقلة نوعية خطيرة في تطور ظاهرة الإرهاب* ، حيث أصبح الجيل الحالي من الإرهاب يتسم بخصائص مميزة و مختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسلح و الأهداف، وليس من قبل المبالغة القول بأن أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت نقطة تحول في النظام الدولي ، حيث أصبح الإرهاب الجديد واحدا من الأشكال الرئيسية ، إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية ، و لا تقتصر أهمية هذا التحول على ما يمثله من تهديد جديد للأمن الدولي ولكن أيضا على ما استثار من ردود أفعال من جانب الو م أ و القوى الدولية الأخرى ، حيث غيرت أحداث سبتمبر السياسة الخارجية الأمريكية بصورة جذرية و أصبحت هذه السياسة موجهة بالكامل نحو هدف مكافحة الإرهاب لما ينطوي عليه ذلك من تخصيص لموارد مادية وبشرية و إعادة تشكيل التحالفات الخارجية الأمريكية [1] .

*: تعرف الموسوعة السياسية للإرهاب على أنه استخدام العنف –غير القانوني- أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين ،مثل كسر روح المقاومة و الالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات ،أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجبهة الإرهابية .

1/ أحمد ابراهيم محمود، **الإرهاب الجديد.** مجلة السياسة الدولية، العدد: 147، جانفي 2002

و قد غيرت هجمات 11 سبتمبر تغييرا بالغ الوضوح عن طبيعة و خصائص الإرهاب الدولي الجديد .

و الحقيقة أن الإرهاب الدولي أضحى هاجسا لمعظم الدول ، وقد أدى إلى تعزيز الأمن على الحدود البرية و البحرية و في المطارات الدولية ، كما تم الاتفاق على تبدل المعلومات و التعاون لتطبيق القوانين في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و صاحبه تبعية من قبل أوروبا ، فقد سعت الو م أ لإقامة علاقة شاملة مع الإتحاد الأوروبي في المجال الواسع للأمن الداخلي من خلال :

1 – توقيع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 ، على اتفاق يدعو إلى توسيع عاجل للجمارك و لمبادرة أمن الحاويات الخاصة بحماية الحدود في أنحاء المجتمع الأوروبي كافة .

2 – توفير اللجنة الأوروبية تمويل لتحويل بيانات سجل أسماء المسافرين بالطائرات إلى وزارة الأمن الداخلي الأمريكي .

3 – التوصل إلى اتفاق مبدئي لاستخدام سمات القياس البيولوجية في جوازات سفر الإتحاد الأوروبي .

ففي تقرير مراجعة الدفاع لسنة 2001 . تم طرح إستراتيجية من أربعة أهداف ترشد عملية تطوير القوات و القدرات الأمريكية و انتشارها و استعمالها وهي :

– طمأنة الحلفاء و الأصدقاء بثبات هدف الو م أ وقدراتها لإنجاز التزاماتها الأمنية .

– إثناء الخصوم الأعداء عن القيام ببرامج أو عمليات يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية أو مصالح الحلفاء الأصدقاء.

– ردع العدوان و القمع من خلال نشر القدرة على هجمات تلحق هزيمة ساحقة ، وتفرض عقوبات حادة على القدرة العسكرية للخصم و بنيته التحتية الداعمة [1] .

– إلحاق الهزيمة الساحقة بأي خصم إذا فشل الردع.

إن الهدف الرئيسي للمواجهة هو تحويل أساس التخطيط الدفاعي من النموذج القائم على التهديد، الذي سيطر على التفكير العسكري في الماضي، إلى النموذج القائم القدرات في المستقبل. و تعبر مبادرة "المسعى النشط" و قمة "براغ الأطلسية 2002" عن المحاور الرئيسية في الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط

لقد أطلق حلف شمال الأطلسي مبادرة *"المسعى النشط"* مباشرة بعد أحداث 11/سبتمبر/2001، وتهدف عملية المسعى النشط إلى مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتَبنى الحلف سياسة عسكرية دفاعية لمكافحة الإرهاب وأكثر تفاعلاً من تلك التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، وقد أسهم في المراقبة والاستخبارات عبر عملية (Operation Active) التي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعارف مع بلدان المنطقة من خلال أمان الشحن التجاري، منع تهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل. هذا المنتدى الاستشاري المؤسس سنة 2006 يعد وحدة استخباراتي متخصصة تابعة للمركز الاستخباراتي المؤسس في نفس السنة 2006 لتحليل المعلومات المدرجة كخطوة في مكافحة الإرهاب.

وفي *قمة براغ* نوفمبر 2002 تبنى الحلف وثيقة بعنوان *"تعزيز الحوار المتوسطي"* مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة، وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، ذلك أن الحلفاء شددوا على التعاون في مجال محاربة الإرهاب،

1/ أمينة رباحي، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 2008/2007، ص 130، 131.

وعلى إمكانية اشتراك الشركاء المتوسطين في خطة عمل الشراكة بين مجلس الشراكة الأورو – أطلسي والشراكة من أجل السلام لمكافحة الإرهاب.[1]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط.

بالرغم من النوايا الطيبة التي صاحبت مشروع الشراكة الأورو–متوسطية إلا أن أغلب الشركاء يُقرون اليوم بأنه يواجه العديد من المشاكل في مختلف مساراته، فعدد كبير من الأهداف المعلنة سلفاً بما فيها مسألة الهجرة غير الشرعية لم يتم تحقيقها بالوجه المطلوب حتى الآن، غير أن الهجرة بمفهومها الشامل كانت ولا تزال وتظل عنصراً أساسياً في خلق ثروة، ومساهماً فعالاً في التنمية المشتركة للبلدان المصدرة والمستقبلة للأيدي العاملة المختصة ذات الكفاءة العالية بما يدعم مساهمة البلدان المستقبلة والمصدرة.

أ/ الرؤية الأمريكية:

يدخل الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ضمن إطار الاهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي لتأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فحسب الرؤية الأمريكية، فإن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط، لذا فأمريكا كقوة عالمية هي المؤهلة لتحمل المسؤولية، فالدور الأكبر هو لأمريكا في استقطاب الأمن والاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لها منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات إستراتيجية واقتصادية وسياسية.

1/ وهيبة تياني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص160/159.

ب/ الرؤية الأوروبية:

تؤكد الدول الأوروبية على مسئولية الدول المتوسطية في مراقبة الهجرة السرية ومنع وصولها إلى الإتحاد، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين، أهمها المجموعة الأولى التي تضم دول جنوب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وفرنسا) ودورها في مراقبة الهجرة باعتبارها نقاط التماس مع الدول المصدرة للمهاجرين.

ولمكافحة الهجرة السرية تسلحت أوروبا بترسانة قانونية وتنظيمية ضخمة. ففرنسا مثلاً سنت قوانين متعددة كالتأشيرات البيولوجية الرقمية ومراقبة الزيجات المختلطة، وإجراءات لم الشمل وتشديد إجراءات قبول طلبات اللجوء السياسي أو استضافة المدعوين، كما شددت من مراقبة الحدود الداخلية والخارجية بزيادة التنسيق الأمني الأوروبي وعقد اتفاقيات التعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية[1].

1/ فيازة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو-مغاربية بين 2010/1995**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 167،172.

المبحث الثالث: الأبعاد الحضارية والثقافية للتعاون الأورو-أمريكي في البحر المتوسط.

المطلب الأول : ازدواجية الحضارة الغربية.

إن الحضارة الغربية كغيرها من الحضارات، كيان و هوية ثقافية قائمة على أساس التمايز الثقافي، وتتكون من مجموعة عناصر موضوعية مشتركة هي اللغة، التاريخ المشترك، العادات، المؤسسات و الدين الذي يشكل القوة المركزية التي تحرك الناس و حشدهم.

و يرى *هنتغتون* أن الحضارة الغربية هي حضارة فريدة وليست كونية، لأنها تتمركز حول مجموعة عناصر وثوابت تاريخية، تراثية، لغوية، مؤسساتية و دينية تتحدد من خلالها الحضارة.

و يرى *ريتشارد نيكسون* أن أوربا و الولايات المتحدة تنتميان إلى الحضارة نفسها، و تقاليدهما و قيمهما متقاربة، لكن هذا لا يجعل الدول الأوروبية أحسن من الدول الأخرى أو تستحق دعما أمريكيا إذا تصادمت وجهات نظرهما و لكن ذلك يعني أنه عندما تكون المسائل كبرى محل رهان ، فحتى أكثر القادة الأوروبيين عنادا سيقف قلق أمام الو م أ كما فعل "شارل ديغول" خلال أزمة الصواريخ الكوبية، أو خلال أحداث 11 سبتمبر، بإعلان فرنسا بأنها كلها أمريكا، إن هذه الحاسة الموروثة للوحدة تعتبر مصدرا قيما يجب على أي رئيس أمريكي أن لا يتغاضى عنه .[1]

ومنه يرى نيكسون أنه من الأهمية أن يتم الحفاظ على العلاقة الفريدة بين الولايات المتحدة و بريطانيا العظمى ، فروابط الميراث المشترك و اللغة المشتركة واضحة للغاية ، ولكن في النهاية قد لا تكون أكثر الروابط ثباتا ، ولا الروابط المبنية على ذكرى الأمريكيين الذين قاتلوا و ماتوا دفاعا عن الأراضي البريطانية ، أو الجنود

1/ أمينة رباحي ، **التعاون و التنافس في العلاقات الأورو – أمريكية ما بعد الحرب الباردة**. مرجع سابق، صفحة 176-177 .

الأمريكيين و البريطانيين الذين قاتلوا جنبا إلى جنب في الخليج الفارسي ، فبريطانيا بلد أوروبي بطريقتها المتأمركة ، فالهوية الغربية و العابرة للمحيط لا يكون مع أمريكا وحدها بل مع كل الشعوب الناطقة بالإنجليزية (أستراليا – كندا – نيوزيلندا) و بالنسبة للولايات المتحدة يعتبر الحلف الأطلسي هو العلاقة الدستورية الأساسية التي تربطها بأوروبا و هي رابطة يجب أن لا تقطعها .

ويرى *هنتغتون* أن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية و على الغربيين عندما يقبلون حضارتهم باعتبارها حضارة فريدة و ليست عامة ، ويتحدث من أجل تجديدها و الحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية .

المطلب الثاني: البعد الثقافي في التوافق في نشر القيم الغربية المشتركة.

من أوجه التشابه والتلاقي في الشق الثقافي والاجتماعي للمشاريع الأوروبية والأمريكية، ونخص بالذكر هنا مشاريع الشراكة الأورو_متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط عن الجانب الأوروبي، ومشروع الشرق الأوسط الكبير عن الجانب الأمريكي، نلحظ أنه ثمة توافق أوروبي وأمريكي على سمو القيم الثقافية الحضارية الغربية كالحرية، وحقوق الإنسان، الديمقراطية... كقيم غربية ذات جاذبية عالية. ويسعى الطرفان إلى تسويقها ونشرها في منطقتي البحر المتوسط والشرق الأوسط بما يخدم مصالحهم وسياساتهم، دونما مراعاة متطلبات شعوب المنطقتين ولا حتى مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لها من خلال تلك المشاريع الأورو_أمريكية. ويستمد ذلك السمو القيمي بحسب المنظار الغربي من نشوة الانتصار والتقدم الغربيين اللذان أحرزتهما الحضارة الغربية على غريمتها الشرقية الشيوعية بعد الحرب الباردة.[1]

1/ سالم حمزة، **العلاقات الأوروبية الأمريكية بين المتوسطية والشرق أوسطية.** مرجع سابق، ص192.

كما تعتمد الحضارة الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي على نظرية البقاء للأصلح والأقوى، ويرى الأوروبيون والأمريكيون على حد سواء أن النموذج الرأسمالي الحضاري الغربي هو النموذج العالمي الأصلح لاعتناقه والاستفادة من المزايا، وتحقيق العدالة الاجتماعية في جو من الديمقراطية، ويضمن حقوق الإنسان ويحول دون وقوع الصراعات ويمنع حدوث العنف. وبالخصوص تلك المنطقة التي تعاني "نقصاً" في تلك القيم المذكورة كما يقولون –ومنها منطقتي الشرق الأوسط وجنوب المتوسط بكل مشاكلها وتحدياتها–.

وانطلاقاً من أهمية المتغير الثقافي الذي بلغ أشده منذ نهاية الحرب الباردة، بدأ المفكرون الغربيون إلى التعبير عن نشوة الانتصار الغربية على الشيوعية، أمثال *فرانسيس فوكوياما* في كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير"، *وصامويل هانتينغتون* في كتابه "صدام الحضارات". وعلى اختلاف الأصل الفلسفي والاستراتيجي لرؤيتهما فقد أكدا على مركزية الحضارة الغربية وتفوقها في الإمكانيات المادية والقيمية والممارسات الحيوية، وما حققته تلك الحضارة من مكاسب ثقافية وانتهاء الحرب الباردة لصالحها، ومن ثم ضرورة حماية مكتسباتها وأولوية توسيع نطاقها الجغرافي ونشر قيمها وأفكارها "التبشيرية"، باعتبارها خلاص للبشرية من الصراعات الداخلية والدولية.[1]

وأما المشاريع الأورو_أمريكية في جانبها المتوسطي والشرق أوسطي فهي تحاول تجسيد ذلك الانتصار والتقدم الغربي بما يخدم مصالحها المختلفة بما فيها المصالح الثقافية والاجتماعية في المنطقة باستخدام ما يعرف بالقوة الناعمة في معالجة مشكلاتها ومهددات مصالحها، واستخدام القوة الصلبة إذا اقتضى الأمر لفرض تلك المعايير المشار إليها.

1/ سالم حمزة، مرجع سابق. ص193.

ويتفق الأوروبيون والأمريكيون على أن منطقتي الشرق الأوسط و جنوب البحر الأبيض المتوسط تعتبران مصدران أساسيان لإيديولوجية ما يعرف بالإسلام السياسي، مما يدفع الطرفان إلى محاربتها وتطويقها على اعتبارها السبب في التطرف والإرهاب والتخلف ومعاداة الديمقراطية التي تمس بالمصالح والقيم الغربية في المتوسط والشرق الأوسط، وكذا الأمن والاستقرار فيهما، ولذا ركز الطرفان على ما يسمى "الإصلاح" خاصة في الجانب الثقافي والاجتماعي، وضرورة تغيير المحتوى الفكري لشعوب المنطقتين (خاصة الوطن العربي)، الذي يحمل أفكاراً من وجهة النظر الأورو_أمريكية مناقضة للمصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، والترويج للأفكار ذات المحتوى الثقافي الذي يتناغم مع الحضارة الغربية.

الفصل الثاني: أبعاد التنافس الأورو_أمريكي

في البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الثاني: أبعاد التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة البحر المتوسط.

رغم كل ما سبق من تعاون و شراكة أورو_أمريكية في المجال الاقتصادي و التجاري ، إلا أن تلك الشراكة في حد ذاتها يشوبها التنافس الحاد بسبب تفاوت مدركات التعاون و الشراكة، ورغم الرؤية الاقتصادية و السياسة المشتركة في إطار التعاون و الاعتماد المتبادل إلا أن للطرفين عدة مجالات يتنافسان في إطارها.

المبحث الأول : الأبعاد الاقتصادية للتنافس الأورو-أمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لدى الإتحاد الأوروبي رغبة جامحة كقوة اقتصادية يريد توظيف قدراته الاقتصادية محليا و إقليميا و عالميا للبحث عن أسواق تجارية جديدة و أدوار سياسية و أمنية إلى جانب الو م أ و محاولة التربع على الهرم الاقتصادي و السياسي العالمي كشريك سياسي و اقتصادي و ليس كتابع ، في المقابل ..... الو م أ الاقتصادية و السياسية و الأمنية مع الإتحاد الأوروبي و باقي القوى الاقتصادية الأخرى ، و هي ضمان استمرارية التفوق الأمريكي سياسيا و اقتصاديا و عسكريا على القضايا الدولية .

المطلب الأول : التنافس التجاري الأورو-أمريكي و الاقتصادي.

من مطلع الثمانينيات بدأت العلاقة الوثيقة بين الطرفين تهتز بسبب زيادة خطورة المنافسة التجارية للحليف الأوروبي على الحليف الأكبر الأمريكي ، وقد احتدم الصراع بين الطرفين حول الصادرات الصناعية و الزراعية ، إذ تقوم الدول الأوروبية بتدعيم مزارعيها مما يشكل نوعا من الحماية في مواجهة الصادرات الزراعية الأمريكية مع العلم بأن الدعم الذي يتلقاه المزارعون الأمريكيون يفوق حجم ما يوزعه الإتحاد الأوروبي .

و تبين أن مبدأ حرية التجارة و آليات السوق في العلاقات الاقتصادية الدولية قد تم إهدارها على نطاق واسع في ممارسات الو م أ في العلاقات الاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن العشرين . [1]

يعتبر موضوع المنتجات الزراعية موضوع الخلاف الرئيسي بين الو م أ من ناحية و الدول الأوروبية خاصة فرنسا من ناحية أخرى ، و مصدر الخلاف هو الدعم الذي تقدمه مجموعة الدول الأوروبية لمزارعيها ، متخذة بذلك ماسمته إجراء التضامن الشامل ، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لدول المجموعة ، و يؤثر سلبا في الصادرات الأمريكية من تلك المنتجات

الموقف الأمريكي : أعلنت الو م أ أنها ستفرض تعريفات جمركية تصل إلى 200% على بعض المنتجات الزراعية الأوروبية و بصفة خاصة الزيوت النباتية ، وذلك إذا ما استمرت الدول الأوروبية في تقديم دعمها للمزارعين ، و الذي يبلغ 34 مليار دولار سنويا حيث يؤدي ذلك إلى الإضرار بالصادرات الأمريكية من تلك المنتجات .

بالنسبة للو م أ فإن هناك اشتراكات تحول للمنتجين لسد النقص و الفارق بين سعر السوق للمستهلكين و السعر الموضوعي و هو أساس نظري ، فالمساعدات المباشرة المحولة من المجموعة الأوروبية و اشتراكات المنتجين الأمريكيين لا تخضع لتخفيضات للدعم الداخلي .

الموقف الأوروبي : كان موقفها أكثر حساسية من الموقف الأمريكي ، فمع الضغط الأمريكي ظهرت الاختلافات في وجهات النظر في المسيرة المجموعة و لكن الدول الأوروبية تتفق على ضرورة اتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الصادرات الأمريكية إلا أن بريطانيا و ألمانيا تتفقان على وجود حل يرضي الجميع عن طريق مواصلة التفاوض في إطار المنظمة . و ترى المجموعة بأنه يستحيل إلغاء الدعم كليا ، ولكن

[1] : رامزي كلارك و آخرون ، الإمبراطورية الأمريكية . الجزء الأول، دار نصر للطباعة الإسلامية : القاهرة، 2000 ،صفحة 127 .

يمكن تخفيضه تدريجيا على مدار سنوات طويلة ، و لا يمكن إلغاؤه تماما لاعتبارات تتعلق بمصالح 11 مليون مزارع أوروبي . [1]

الفرع الأول : المنافسة في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

و انطلاقاً من الأهمية الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط على امتدادها المتوسطي و الخليجي من الناحية الاقتصادية و الجيوسياسية و ما تتضمنه من ثروات نفطية هائلة و التي تستحوذ على احتياطات نفطية تبلغ 45% من الاحتياطي العالمي و 20% من احتياطي الغاز ، و على هذا الأساس كانت المنطقة عمال جلب للمنافسة العالمية عموما و الأوروبية و الأمريكية خصوصا ، حيث تعتبر المنطقة المزود الرئيسي للاحتياجات الغربية من النفط و الغاز ، فضلا على أن المنطقة تضم أكثر من 200 مليون مستهلك و بالتالي فهي منطقة رئيسة للاستثمارات الأجنبية من أجل الاستفادة من امتيازات هذه السوق الواسعة ، و انطلاقا من هذه المعطيات أخذ الطرفان الأوروبي من خلال سياسته المتوسطية ببعدها الشرق أوسطي ، و الأمريكي من خلال الشرق أوسطية ، يتنافسان على المنطقة و تتجلى مظاهر التنافس بين المتوسطية و الشرق أوسطية في المنطقة الإستراتيجية من خلال التنافس في مجال عقد اتفاقات التعاون و التبادل ..... التي أبرمها الطرفان مع عدد من دول المنطقة ، و كذا المنافسة التجارية في إطار المبادلات التجارية بين دول المنطقة و الجانبين الأوروبي و الأمريكي ، فضلا عن التسابق نحو الاستثمارات في قطاعات مختلفة فيها ، خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من دول الشرق الأوسطية [2] .

و ترتكز المصالح الأمريكية من هذا المشروع نحو مصادر الثروة النفطية خاصة منطقة الخليج و إيران وبحر القزوين ، بما يحقق لها السيطرة الكاملة على سوق النفط

[1]: أمينة رباحي ، التعاون و التنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة . مرجع سابق،ص 386 .
[2]: سمير أمين ، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية العدد 10 ديسمبر 2004 ص 37 .

العالمي و الاقتصاد العالمي هذا بالإضافة إلى الاستفادة من السوق و التجارة للمنتجات الأمريكية داخل دول المنطقة لما يحققه من إنتعاش للاقتصاد الأمريكي .

الفرع الثاني : المنافسة في إطار مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

تعتبر الرهانات الاقتصادية الدافع الأساسي للسياسة الأوروبية المتوسطية إذ سعت الدول الأوروبية لمواجهة المنافسة الأمريكية و الأسيوية في المنطقة المغاربية لذا وجب عليها إيجاد قالب سياسي اقتصادي جديد في علاقاتها المتوسطية .

إن انزعاج أوروبا من المنافسة الأمريكية في شمال إفريقيا جاء بعد طرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق " إيزنشتات" سنة 1998 مبادرة سميت باسمه و الهادفة إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية مع بلدان المنطقة ، و أن المحور الأساسي الذي تقوم عليه هذه المبادرة ، والذي يعد النقطة المركزية فيه يتمثل في دعم الو م أ لجهود دول المغرب العربي في عملية تأهيلها للدخول في شراكة اقتصادية معها .

المطلب الثاني : التنافس في المجال النقدي.

الالتزام باتحاد نقدي لم يكن يمثل عنصرا أساسيا من عناصر معاهدة روما رغم أنها جاءت في أعقاب ال..... الاقتصادي الصعب الذي واجهته البلدان الستة الموقعة على المعاهدة ، لذا ظهور الأورو عملة مشتركة كانت نتيجة للأزمات النقدية و تضرر أوروبا ماليا و اقتصاديا جراء تدهور الدولار .

و قد مرت عملية إنشاء وحدة نقدية مشتركة ، حسب ما تفرضه الظروف المالية و النقدية بأربعة مراحل :

1 – قبول نظام بريتون وودز (الدولار مقابل الذهب).

2 – أسواق الأورو–الدولار.

3 – الأورو في إطار نظام.

4 – النواة الصلبة لتكوين الأورو .

إن الأزمة النقدية أدت إلى تخفيض قيمة الدولار مرتين ، و إعادة تقويم العملات الأوروبية (رفع قيمتها) سبب في إضعاف المواقع التجارية للدول الأوروبية (أي إضعاف قدرتها على المنافسة) ، و أيضا أدت إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأوروبية في الو م أ ، إلا أنها أبقت على بعض المزايا للاستثمار الأوروبي المباشر في الو م أ[1] منها :

1 – القدرة الاستيعابية كبيرة للأسواق الأمريكية .

2 – وجود طاقات بشرية غير مستغلة.

3 – ارتفاع الإنتاجية .

4 – إمكانية الاستفادة من الخبرة التكنولوجية الأمريكية

5 – الاقتصاد في نفقات المواد الأولية .

الفرع 1: العوامل المساعدة على تعزيز اليورو مقابل الدولار الأمريكي :

أهم هذه العوامل هي التالية :

1 – الاستقرار السياسي في البلدان الأوروبية كان بمثابة أهم الحوافز المساعدة على تنشيط الاقتصاد و التفضيل التعامل باليورو و استثمارات و ودائع ومبادرات تجارية .

2 – تمكن الإتحاد الأوروبي من إعادة هيكلة النظام المصرفي الأوروبي و خلق أسواق و مؤسسات و أدوات مالية جديدة منتشرة في دول القارة الأوروبية و خارجها .

[1]: أمينة رباحي ، التعاون و التنافس الأورو-أمريكي ، نفس المرجع. ص 405 .

3 – انخفاض معدلات التضخم في اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي مقابل ارتفاع مثل هذه المعدلات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي .

4 – استقرار قيمة اليورو ساعد كثيرا على تعزيز الثقة الدولية للتداول لدى العديد من دول العالم .

5– الأزمات المالية المتلاحقة التي ضربت أسواق المال في بورصة نيويورك و غيرها من البورصات ، الأمر الذي عزز التوجهات نحو التعامل باليورو بدلا من الدولار و هذا ما تظهره تداعيات الأزمة المالية الأخيرة التي عصفت بالاقتصاد الرأس مالي و خصوصا في مركزه الأمريكي منذ شهر آب أغسطس 2008 ، و ما تزال تتفاعل بسلبياتها على مجمل الأنشطة و القطاعات المالية و الاقتصادية و التأمينية الأمريكية.

6 – تزايد فجوة العائد على الودائع لصالح اليورو و بسبب التخفيضات المستمرة لسبب الفائدة على الدولار الأمر الذي جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة اليورو ومنه في الو م أ [1] .

7 – الشكوك المتزايدة تجاه مستقبل الاقتصاد الأمريكي و التخوف من سياسات الحروب الأمريكية في البلقان و أفغانستان و العراق ، كل ذلك تحت ذرائع واهية ، وهي إن دلت على شيء فإنها تدل على أن ثمة أزمة عميقة باتت تعصف بالرأس مالية المركز الأمريكي ، الأمر الذي ينذر بسقوط ليس ببعيد لنظام القطبية الأحادية التي توهمت بالنصر البعيد .

كل العوامل المشار إليها كانت بمثابة مواقف للإتحاد الأوروبي ليتحول في وظيفته التاريخية من عنصر للتوازن بين القطبين الأمريكية و السوفيتية السابقة إلى

[1]: محمد مراد ، أوروبا في الثورة الفرنسية إلى العولمة ، ط ، دار المنهل اللبناني ن 2010 ، صفحة 275 .276 .

كتلـة قطبيـة عالميـة بامتيـاز ، كتلـة ستستعيد معـها أوروبـا دورها التاريخـي في الحضـارة والتنويـر .

المطلـب الثالث : الأزمـة الاقتصاديـة.

تقول القاعـدة التي أثبتت نجاحها طـوال القرن الماضـي (العشرين) تقول أن الانتصـار العسكري ينعش الاقتصاديات المحليـة و الدوليـة للمنتصرين ، وقد تحقق ذلك مع انتصارات بريطانيا العظمى التي كانـت لا تغرب عنهـا الشمس ، وفي انتصـار ألمانيا في الثلاثينيات (تجربـة هتلـر) و أيضا مع انتصارات الغرب و أمريكا على السوفييت في إفريقيـا و في أوروبا خـلال الثمانينيات ولكن يبدو أن هذه القاعـدة سوف تختلـف اليوم في نتائجهـا و مضمونهـا حيث يبدو الانتصار العسكري السريـع الذي حققتـه بريطانيـا و أمريكا في العـراق لن يسفـر عن انتعـاش اقتصادي .

ففي وقت قريـب أصدر صنـدوق النقد الدولي توقعـا اقتصاديـا خاصـة يؤكد إن الوضـع السيئ في أمريكـا حيث لن يزيـد الاقتصـاد الأمريكي عن 22 % خـلال هذا العام 2003 وهو أقـل من العام الماضـي مما يعني بطالة أكبـر في أمريكـا تصل إلى 6.2% أما الوضـع في أوروبا و اليابان فهو الأسوأ حيث سيزيـد النمو الأوروبي 13% فقط و 0.8% لليابان ، ويؤكد الخبيـر الأمريكي في الاقتصـاد *د/ويرك جيه صامويلسون* أن هذه التوقعـات متفائلـة جدا و المؤكد أن أزمـة اقتصاديـة تهدد الاقتصاديات الليبرالية الغربيـة التي بدت نذرها في الأفق مع انهيـار سوق الأسهـم المستمر و ثقل أعباء الدين للبنـوك و تراكم الفائـض الصناعي .[1]

و إذا أخذنـا تصريحـات المستشـار الألمـاني *شرودر* بأن اقتصـاد ألمانيا سوف يحقق تقدمـا طفيفـا عن معـدل العـام الماضـي بل حذر من استقالته إذا لم يوافق الألمان على

[1]:. سمير أمين ، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة ، مجلـة المستقبـل العربي ، ص 40

برنامجه الإصلاحي وتحذيرات وزراء الاقتصاد و المالية في الإتحاد الأوروبي من أن أزمة الثقة لدى المستهلكين في توجيهات و أهداف صانعي السياسة تؤثر بالسلب على الحركة الاقتصادية فنحن أمام حالة عكسية لنتائج الحرب لدى القوتين المنتصرتين وهو ما يؤكد أن أمريكا و بريطانيا المنتصرتين في الحرب ضد العراق سوف تندفعان بسرعة إلى تنشيط اقتصادياتهما اعتمادا على أسواق خارجية و تأتي المنطقة العربية لتكون المرشح الأول لتصريف منتجات مخزونة و إنتاج متوقع لمختلف السلع في أوروبا و أمريكا و مصدرا مضمونا للمواد الخام ونتصور هنا أن تصبح الدول العربية هدفا أوليا لفرض سياسات تصديرية و استيرادية من أمريكا و أوروبا و الصين و اليابان ودول غرب آسيا وفق ما تسمح به مصالح أمريكا و النظرة الاقتصادية الأمريكية للدول العربية تتطابق مع النظرة الأوروبية لها .

ولو صدقت توقعاتنا فإن الأزمة الاقتصادية التي بدأت نذرها في أوروبا و أمريكا وسهلت الحالة العراقية و العربية الضعيفة لها الحصول على مخارج سريعة و ربما دائما سوف تسعى إلى :

1 – إبرام اتفاقيات اقتصادية تقوم على مبدأ الأولوية و السيادة الكاملة للسلع الأمريكية تقدمها أمريكا بنفسها أو عبر صندوق النقد والبنك الدوليين إلى الدول العربية وهو ما يترتب عليها فرض السلع الأمريكية. [1]

– بالتأكيد من المستوى التسويقي الثالث المتدني في الجودة في إطار امتياز السلع التفضيلية على أسواق الدول التي ستضغط عليها أمريكا لتوقيع تلك الاتفاقيات فنتصور أن العلاقة الاقتصادية ستقوم على فكرة أن تصدر لنا أمريكا أو من تسمح له سلعا متعددة في مقابل احتكارها لاستخراج و تسويق المواد الخام (البترول و المعادن الرئيسة) بالسعر الذي تحدده .

[1] مين ، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، ص 41

ونتصور أن هذه الاتفاقيات سوف تفرض قريبا (في نهاية صيف 2003) اعتمادا على تصريحات وزير التجارة الخارجية الأمريكي الذي حرص في مطلع مايو 2003 على لقاء رجال أعمال و قادة اقتصاديين في الإتحاد الأوروبي و أعلن بوضوح أنه يحمل قائمة بالاتفاقيات التي سيبرمها في منطقة الشرق الأوسط لتنمية الاقتصاديات الإقليمية و الاقتصاد العالمي .

2 – تتطابق الرؤية السياسية لإدارة العراق القادمة مع المصالح الاقتصادية الغربية اعتمادا على الخريطة الوظيفية لمنطقة الشرق الأوسط التي نشرت على عدة مواقع من الإنترنت منها (Viou) و (Fox) حيث وضعت توصيفات على دوائر أربع في المنطقة العربية كانت الأولى حول دول الخليج ومنها العراق وكتب عليها "مواد خام" ثم دائرة على تركيا وجزء من دول جنوب الاتحاد السوفيتي و كتب عليها تخزين ودائرة على المنطقة التي تقع فيها مصر و السودان وكتب عليها مواد غذائية وعمالة رخيصة للخدمة ونتصور أن هذا هو مفهوم التسويق و الإنتاج و الإدارة الاقتصادية المدروسة في المرحلة القادمة ، ومن ثم فإن مرتكزات الاتفاقيات الاقتصادية التي تطبخ الآن على المائدة ويضعها طباخ أمريكي لا يقبل النقاش سوف تدخل كل المقومات الاقتصادية للمشروع الاقتصادي بما فيها العمالة ضمن المنظومة المصلحية الليبرالية و الإنتاج في المنطقة العربية بوصفها مرتعا لأمريكا و الغرب .

3 – لن تجد الدول العربية بدائل كثيرة أمامها لمواجهة الاتفاقيات القادمة حيث ضعف الاقتصاديات وتعثر النمو المستقل وتراجع عوامل التوحد العربي الاقتصادي رغم المحاولات المضنية التي بذلك مؤخرا من خلال الجامعة العربية، ولو صحت هذه التوقعات فإن الدول العربية (في أحسن الحالات) ستفرض عليها حالة أشبه بما كان

يحدث لمصـر في نهايـة القرن التاسع عشر من وجـود مراقبين (إنجليزي وفرنسي) للخزانـة المصريـة في نهاية عصر إسماعيـل باشا .

4 – يبدو أن بترول العراق وحده لا يكفي لسداد فـاتورة التراجـع في النمو الاقتصـادي الغربي ومن ثم فإن المنطقـة العربية سوف تشـارك في دفـع الفاتورة كل بطريقته ، ونتصور هنا أن بعض الأنظمـة العربيـة ستوافق على كل ما يقـدم لها وهو ما سيطـرح حالـة من انتفـاض السيـادة الوطنية للدولـة والحكومـة بطـرق غيـر مباشـرة مع ما يترتب من مشـاكل بالجملـة على المستوى الاجتمـاعي والسياسـي و الثقافي و الحضـاري للدول العربية المستقلـة. [1]

المبحـث الثاني: الأبعـاد الأمنية و العسكرية للتنافـس الأورو أمريكي في البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقـة البحر المتوسط.

من المقولات الشهيرة لـ " كلاوزفيتر" و المعبرة عن قضايا الحرب و الأمن مقولة شهيرة التالية ' لكل عصر من العصور نوع من الحروب المميزة وله شروطه الخاصة وقيوده ، ومفاهيمه المسبقة ، ونتيجة لذلك لكل عصر نصيبه الخاص من نظريات فن الحرب " ، ونجد أن النظام العالمي الجديد الذي خلق عصر الحرب الباردة قد أحدث تغييرات سياسية و اقتصادية و عسكرية كان لابد لها من فرض وجودها على السياسات الإستراتيجية كما أصبحت العولمـة الرداء الواسـع الذي تحتجب وراءه كل التغيـرات العسكرية ، إن الفكر الإستراتيجي الأمريكي لم يغفل لحظـة عن الأهميـة الجيواستراتيجية لحوض البحر المتوسط وعن التحولات الإقليميـة التي تحدث في داخلـه من جراء التحول الجوهري للنظـام الدولي ولغرض حمايـة مصالحـها الحيويـة فيه تبنت إستراتيجية أمنية

[1] / محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى (مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق).

جديدة في المنطقة سعى كل من الأسطول الأمريكي السادس ومنظمة حلف الشمالي الأطلسي على تطبيقها الحسن ، إنطلاقا من هذا لابد من تحليل أهداف و أدوار كلاهما في المتوسط لفهم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية التي تبرر وجودها لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة المتوسط وتطويق ظاهرة الإرهاب المتوسطي[1] .

و عليه يمكن تقسيم الرهانات الأمريكية في منطقة المتوسط إلى ثلاث مستويات (أبعاد) :

أولا : أن الو م أ منشغلة بالمتوسط كإقليم مرتبط بالأمن الأوروبي ، حيث ساهم توسيع حلف شمال الأطلسي ، و إعادة هيكلة دول أوروبا الشرقية ، في تحويل اهتمام واشنطن نحو شمال المتوسط أين يعاني شركاء أمريكا من مشاكل تتعلق بالتنمية و الأمن في حوض المتوسط .

ثانيا : اعتبار المتوسط كجسر نحو الخليج ، وذلك إنطلاقا من أهميته كمدخل سياسي و لوجيستي نحو الخليج الفارسي ، فخلال حرب الخليج الأولى (1990 – 1991) تم إرسال حوالي 90 % من القوات و المعدات الموجهة نحو الخليج عبر البحر المتوسط ولعب هذا الأخير دورا مشابها أثناء الحرب الأمريكية على العراق .

ثالثا : إن تدخل واشنطن في مواضيع متوسطية – إقليمية شائكة مثل الصحراء الغربية ، مسار السلام في الشرق الأوسط ، والتوتر مع ليبيا جعلها تعمل على إيجاد موقع ضمن الترتيبات الأمنية المتوسطية عبر العديد من المبادرات التي تدل على الإهتمام الأمريكي المبالغ بالمنطقة . [1]

الفرع 1 : الأسطول الأمريكي السادس في المتوسط ومهامه الأمنية :

[1]: برد رتيبة ، مرجع سابق. ص 70.

[1]: بالة عمار، **مكانة الو م أ ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض التوسط** . مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة 2012/2011 صفحة 72 .

قد تكون أبرز القضايا المؤثرة على أمن البحر المتوسط لإرتباطها المباشر بالقوى الكبرى ، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية سواء لدول البحر المتوسط أو لدول من خارجه .

بالرغم من التطورات الكبيرة التي طرأت على المستوى الدولي و الإقليمي إلا أن قضية الأمن في البحر المتوسط مازالت تمثل قضية هامة ، من أجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة الحساسة ومنع أي مؤثرات دولية أو إقليمية في مناطق التلامس الأرضي لدول الحوض ، الأمر الذي يضاعف من تركيز و اهتمام هذه الدول بأمن البحر المتوسط و بضمان استقراره خاصة مع زيادة الاهتمام الأمريكي بالتحكم في المتوسط من خلال إقامة نظام الشرق الأوسط الجديد ، الشيء الذي قد يعرض البحر المتوسط ليتحول إلى ساحة الصراع البحري بين أساطيل القوى المهيمنة و زيادة سباق التسلح لهذه الأساطيل ، مثل تحويل بعض موانئه إلى قواعد ضخمة للأسطول الأمريكي كما يحدث بالنسبة لميناء حيفاء الإسرائيلي إلى جانب المستودعات الضخمة التي أنشئت في إسرائيل لتخزين الأسلحة و المعدات الأمريكية . [1]

يمثل الأسطول السادس الدرع العسكري الحامي للمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد وجد هذا الأخير نفسه أمام وضع دولي جديد يرغمه على إنتهاج سبيل أمني جديد يفرض عليه التأقلم مع الوضع ذاته ، إن للأسطول السادس أهمية جد حساسة في ظل المرحلة الدولية الجديدة وهذه المهمة لا تنحصر في مراقبة روسيا التي خلفت الإتحاد السوفياتي فقط بل دوره يتمثل في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة داخل حوض المتوسط وتتمثل مهامه في النقاط التالية :

1 – ضمان عبور النقلات التجارية و النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط ، تخوفا من المساس بشريكاتها النفطية أو بهذه المادة الحيوية لاقتصادها

[1]: طه مجذوب : الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية ، مجلة الأهرام ، السياسة الدولية ، العدد 124 أبريل 1996 صفحة 98 .

فالأسطول سند هام للناقلات التي تعبر قناة السويس أو مضيقي البوسفور و الدردنيل وكذا البحر الأسود .

2- مراقبة تحركات القوى النووية (كفرنسا ، روسيا و أوكرانيا) بحيث ترى بعض الدول المتوسطية كمثال فرنسا التي تعتبر الدولة النووية الوحيدة في البحر المتوسط ، إن الوضع الدولي يساعدها على استعادة أدوارها العسكرية في البحر المتوسط ، هذا الأمر دعاها أن تبقي أسطولها المتوسطي المرابط بـ "طولون" "Toulon " في حالة ترقب و استعداد دائم ، ضف إلى ذلك رفضها الانضمام كعضو كامل الحقوق إلى الحلف الأطلسي ومواصلتها في إتباع سياسة الكبرياء العالمي التي إلتزمتها منذ عهد الرئيس "شارل ديغول" مؤكدة على مقدرتها على ضمان أمنها بنفسها دون اللجوء إلى دعم قوة نووية أخرى ، إلا أن القوى المتوسطية على يقين تام أنه ليس بمقدورها منافسة الأسطول السادس عسكريا و أمنيا مما دعاها إلى التنسيق و التعاون فيما بينها ، إن الأسطول السادس يراقب كذلك بحذر تحركات الأسطول الروسي و الأسطول الأوكراني اللذان يطالبان بحرية الإشراف على أمن البحر الأسود الذي يعد مدخلا حيويا للبحر المتوسط ويبقى أن هذه الأساطيل الحربية الحاملة لأسلحة تقليدية و نووية فتاكة التي تجوب المتوسط وتشكل تهديدا كبيرا للأمن المتوسطي [1] .

- دعم القواعد العسكرية في المتوسط بأجهزة للمراقبة و التجسس ، فبعد حرب الخليج إرتأت الو م أ لضرورة دعم قواعدها العسكرية بأجهزة جديدة للمراقبة و التصنت و بأجهزة للإنذار المبكر إعتقادا منها أنا قاعدة (سواغورا) الإسبانية فشلت في مراقبة الدول المتوسطية التي يحوم حولها شك بناء مفاعل نووية سرية ، وكذا اغتنام تركيا و اليونان فرصة حرب الخليج و انشغال الو م أ بشراء أسلحة من سوق الأسلحة العسكرية السرية فنجد أن الأسطول السادس يراقب عدم انتشار مثل هذه الأنواع من الأسلحة تجنبا لمزيد من النزاعات في حوض المتوسط .

[1]: طه مجذوب، نفس المرجـع السابق. ص 72 .

4 – مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع إمتدادها إلى دول مجاورة ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية ،حيث عرف حوض المتوسط زيادة في حدة النزاعات الداخلية ، التي ترجع أسباب معظمها إلى مشكلة تعدد القوميات ، فمعظمها تأثر بموجة الانفصالات التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية ، ونعطى هنا مثال ما وقع في يوغسلافيا التي تحوي عدة مقومات ، وديانات أرادت كل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها فتولى الأسطول السادس مراقبة العمليات العسكرية بين القوميات للحيلولة دون توسعها ، كما إمتد مهام الأسطول السادس إلى مراقبة النزاع بين تركيا و اليونان و قبرص مارس الردع و الضغط العسكري على الطرفين لتسهيل الحلول الدبلوماسية[2] .

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 :

مما لا شك فيه أن تاريخ 11 سبتمبر 2001 سجل كمحطة فاصلة بين كل ما سبقها على صعيد الفكر الإستراتيجي الأمريكي ، إذ أن ما جرى في الو م أ ليس حدثا عابرا بل هو زلزال أعاد خليط الأوراق و قلب المفاهيم و غير الموازين و المعادلات على المستوى الكوني ، إن الهجمات الإرهابية على برجي نيويورك خلقت أوضاعا عالمية جديدة و أفرزت متغيرات من شأنها أن تقلب الموازين و تعيد ترتيب القضايا العالمية وفقا لمعايير و مصالح فرضتها المستجدات و العلاقات الدولية ، يمكن القول أن 11 سبتمبر 2001 أصبح العنصر الأمني السمة المهيمنة على العلاقات الدولية [1] .

فبعد 11 سبتمبر وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام سياسة أمنية جديدة من خلال تقنين ثلاث وثائق نشرت في عام 2002 وهي إستراتيجية الأمن القومي للو.م.أ و الإستراتيجية القومية للأمن الوطن و الإستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل.

[2]: نفس المرجع السابق ، ص 73 .
[1]:

و تمركز التفكير حول كيف يمكن للو م أ أولا استخدام القوة لهزيمة الإرهابيين و الأنظمة لتي ترعاها، و ثانيا حول سبل تكييف القوات الأمريكية لتمكينها من تنفيذ عمليات استخدام القوة المطلوبة. فشن الحرب على الإرهاب لا يقتصر على الاكتفاء بشنها على منفذي الهجمات ضد للو م أ ، وأن يكون نطاق العمليات العسكرية محدودا بأفغانستان فحسب ، بل بشنها على الإرهابيين ورعاتهم في مختلف أنحاء العالم.

و حسب *ديك تشيني* بأنه "سينظر إلى أي نظام يأوي إرهابيين أو يدعمهم على انه معاد للولايات المتحدة" كما أعلن الرئيس *بوش جنيور* في جانفي 2002 أن على جميع الأمم أن تعلم أن أمريكا ستفعل كل ما هو ضروري لضمان أمنها ، فلن تسمح أمريكا لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدها بأكثر الأسلحة تدميرا.

المطل الثاني: السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمالي الأطلسي.

تختلف مهام حلف شمالي الأطلسي كنظام دفاعي عن مهام الأسطول الأمريكي السادس، إلا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدافهما الإستراتيجية الكبرى التي أولها تحقيق الأمن و الاستقرار و المحافظة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، يتضح ذلك من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في الحوض المتوسطي و مراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطية.

لقد كانت أولى مهام حلف شمالي الأطلسي هي منافسة النظام الدفاعي الاشتراكي المعروف بـ(حلف وارسو) و منذ انهيار الإتحاد السوفيتي زال معه حلف وارسو لأنه لم يبق هناك من أهداف يدافع عنها، عندئذ ارتأت الولايات المتحدة و الدول 14 التي يضمها حلف شمالي الأطلسي أن الوقت مناسب لتغيير بعض أهداف الحلف، حتى أن هناك من طالب بعدم جدوى بقائه بعد أن زال الخطر الذي أسس من أجله.

ففي رأي هذه الدول و في مقدمتها فرنسا و ألمانيا أن الاتجاه العام الذي يسير عليه العالم يجعل من الضروري نقل وظيفة الأحلاف العسكرية إلى وظيفة اقتصادية مرنة لكن بالإبقاء على الدور العسكري كمحدد رئيس في السياسة الدفاعية.[1]

عبرت أغلب دول الحلف عن تمسكها ببقاء الحلف (باستثناء فرنسا و ألمانيا)، والإبقاء على مبدئه الإستراتيجي كنظام دفاعي بإمكانه مسايرة الأحداث الدولية التي تعرفها المنطقة المتوسطية، بوصفها امتداد جغرافي لمنطقة شمال الأطلسي، وتتبع رغبة هاته الدول في الإبقاء على حلف شمال الأطلسي من خوفها من إمكانية ظهور تهديدات جديدة يمكن أن تعجز الدول المتوسطية عن مواجهتها.

[1]/ خير الدين العايب، **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**. مجلة الفكر السياسي، ص8،9

لقد طالبت دول مثل إسبانيا وإيطاليا بإعطائها نوع من الاستقلالية الذاتية في الحوض المتوسطي، لكنها ترى في نفس الوقت أن وجودها في الحلف الأطلسي سيعزز من قدراتها العسكرية والقتالية، لأن الحلف مجهز بإمكانيات عسكرية تكنولوجية كبيرة. كما أن وجود نظام دفاعي موحد يجمع كل الطروحات العسكرية والسياسية المتناقضة من شأنه أن يساهم حسبهم في بلورة مفهوم جديد للأمن يعطي الأولوية للمصلحة العامة لدول الحلف الأطلسي قبل المصلحة الخاصة لكل دولة

المبحث الثالث: أبعاد التنافس السياسي والثقافي الأورو_أمريكي.

يبدو من الكتابات الأوروبية وخاصة الفرنسية أنها تركز على تلك الحقبة التي ربطت العلاقات الأورو_أطلسية، وكأن أوروبا أمام صدمة نفسية أحدثها السلوك الأمريكي الانفرادي، جعلها تصاب بالنكوص (أي الرجوع إلى أحسن فترة عاشها فرد ما والتقوقع فيها دون النظر إلى الواقع). فمنذ قرنين نشأت الولايات المتحدة الأمريكية من الأوروبيين الآباء المؤسسين، ومنذ ذلك الوقت تكونت مجموعة من القيم المشتركة لدى الشعوب التي عاشت في أوروبا وفي أمريكا.

إذن من الوهلة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية قوة أوروبية من الدرجة الأولى، وهذا ما ذهبت إليه الكاتبة *كاترينا بيورند* في كتابها "الولايات المتحدة الأمريكية قوة أوروبية كبرى"، وأن تاريخ الولايات المتحدة ما هو إلا تاريخ أوروبا.

ورغم التداخل في القيم والثقافة يبدو أن الاختلاف الثقافي كبير جداً حيث يتعلق الأمر بمكانة الدين في المجتمع والفرد وعلاقته بالمجموعة، القانون، الرؤية البيئية والأمنية، الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

إن موضوع الاختلاف والتناقض الثقافي كبير جداً، إذا لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية المرآة العاكسة للصورة الأوروبية، إذ نشئ العالم الجديد للهروب من الضغوطات

[1]/ أمينة رباحي، مرجع سابق. ص150.

وظلم الطبقية في القارة الأم، فأرض الميعاد العذراء جذبت الكثيرين دون التفكير في الرجوع إلى أوروبا.

ولإبراز هذا التطور في العلاقات الثقافية بين القطبين الأمريكي والأوروبي علينا أن نميز بين حقبتين مهمتين تبلورت فيهما خصوصية الولايات المتحدة الأمريكية، وهما:

– العلاقات الأوروبية الأمريكية فيظل النسق الدولي: وهي الفترة التي شهدت قطيعة أحياناً، وتواصل ثقافي أحياناً.

– العلاقات الأمريكية_الأوروبية في ظل السلام الأمريكي: أين برزت القطيعة بوضوح، وظهر التمايز الثقافي.

المطلب الأول: البعد السياسي التنافسي في البحر المتوسط.

إلى جانب الدفاع المشترك سعى الإتحاد الأوروبي إلى تكوين سياسية خارجية مشتركة بالاعتماد على مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتشكيل هذا الأخير في حد ذاته. بالإضافة إلى كونه أيضاً آلية أمنية، يشكل الإتحاد آلية سياسية من خلال دور أجهزة الإتحاد في صياغة السياسة الخارجية للاتحاد، والذي منح له من خلال مقررات معاهدتي *ماستريخت وأمستردام*.

وفي مقدمة هذه المؤسسات نجد المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء الدول والحكومات)، والذي يحدد المعالم الكبرى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث

يمارس هذا الاختصاص بموجب المادة 13 فقرة 01 من معاهدة أمستردام، التي جاء فيها "يحدد المجلس الأوروبي المبادئ والتوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة".[1]

كما عرفت المفوضية الأوروبية بدورها التنفيذي في القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية حسب مقتضيات العقد الأوروبي الوحيد، غير أن معاهدة إنشاء الإتحاد ومختلف التعديلات التي أدخلت عليها منحت المفوضية دوراً كبيراً فيما يخص السياسة الخارجية الأوروبية بمشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد من خلال تجسيدها ميدانياً، لذلك جاء في المادة 19 من معاهدة *ماستريخت* والمادة 27 من معاهدة *أمستردام* أن المفوضية شريك أساسي في كل أعمال ونشاطات الاتحاد المتعلقة بمجال السياسة الخارجية والأمنية. أما رئاسة الاتحاد فتلعب دوراً تمثيلياً للاتحاد في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية بحسب المادة 18 من معاهدة أمستردام.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي لتلافي الانقسامات ومحالة تنسيق المواقف بشكل منسجم تجاه قضايا أوروبا والقضايا الدولية الأخرى، من خلال استحداث هيكل جديد تمثل في منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وتفعيل دور المفوضية الأوروبية، إلا أن ذلك لم يتجسد فعياً وبشكل مؤثر في الخروج بموقف أوروبي موحد أو على الأقل مشترك تجاه بعض القضايا الدولية الحساسة كالحرب على العراق التي أحدثت شرخاً كبيراً بين المواقف السياسية الأوروبية نفسها من جهة، وبين المواقف الأوروبية والموقف الأمريكي من جهة ثانية، حيث عملية تشكيل الموقف الأوروبي في الأزمة العراقية بمواقف الدول وخلافاتها وأظهرت الخلافات في مواقف بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والدول الأخرى خاصة لحظة اتخاذ القرار بحل المشكلة في اختيار الطريقة المناسبة لحلها، فلكل دولة مصالحها الخارجية سواء كانت سياسية، اقتصادية أو أمنية.

[1]/ سالم حمزة، **العلاقات الأوروبية_الأمريكية بين المتوسطية والشرق أوسطية: تبادل أدوار وتقاسم مصالح**. مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة باتنة، 2013/2012، ص 100.

لقد برز الخلاف بين الدول الأوروبية على السطح خلال حرب العراق، حيث انقسمت الدول الأوروبية العضو في الإتحاد الأوروبي بين مؤيد ومحايد ومعارض للغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين المؤيدين لقرار الغزو خاصة بريطانيا واصلوا عملياتهم مع الأمريكيين دون النظر لمواقف جيرانهم الأوروبيين المعارضين. ويمكن ملاحظة مدى قوة وفعالية السياسة الخارجية الأمريكية الموحدة في مواجهة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة والمفككة في نفس الوقت.

المطب الثاني: البعد الثقافي التنافسي في البحر المتوسط.

إن التوافق الأورو_أمريكي بشأن إعادة صياغة منطقة "الشرق الأوسط الموسع" بالمفهوم المشترك الأورو_أمريكي بما يخدم مصالحهم الثقافية والأهداف الأخرى المسطرة مسبقاً، إلا أن هناك نوع من التنافس الثقافي الأورو_أمريكي، وخصوصاً بين فرنسا والولايات المتحد الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. لكن ذلك التنافس لم يرق أبداً إلى حد التعارض أو الصدام، إذ أنه وفي ظل العولمة الثقافية وازدياد الاهتمام الثقافي الأمريكي بالمنطقتين تزامناً مع مشروع الهيمنة الأمريكي بعد الحرب الباردة ومنها المجال الثقافي الذي امتد إلى منطقة المغرب العربي ذات النفوذ التاريخي والثقافي الأوروبي وبالأحرى الفرنسي في إحدى المناطق الفرانكفونية في العالم. فكانت فرنسا من أشد المعارضين "للأمركة الثقافي" في صيغة العولمة الثقافية، خصوصاً في مستعمراتها التاريخية التي شهدت في العقدين الأخيرين سعياً أميركياً جلياً نحو تدعيم انتشار اللغة الإنجليزية في المغرب العربي. بالموازاة مع شراكتها الاقتصادية مع الدول المغاربية، بعد استحكام انتشار اللغة الإنجليزية كلياً في "الشرق الأوسط"، وتكثيف السمعي البصري،

ونشر نمط الاستهلاك الأمريكي، معتمدة في ذلك على قواها العلمية والتكنولوجية الجديدة خاصة المعلوماتية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 80%. [1]

فضلاً عن انتشار وتدعيم مراكزها الثقافية في مختلف الدول "الشرق أوسطية" والمغاربية، ومن مظاهر الهيمنة الثقافية الأمريكية على سبيل المثال: الانبهار بوسائل الإعلام الآلي ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة، غزو الأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية التي تروج للمبادئ الخاصة باقتصاد السوق والثقافة الأمريكية عبر مختلف الفضائيات ومواقع الانترنت الموجهة إلى العالم الخارجي.

هذا الانتشار الثقافي الأمريكي أضحى يزعج الفرنسيين خصوصاً الذين كثفوا بدورهم انتشار الثقافة واللغة الفرنسية في المنطقة المغاربية، على أساس أنها منطقة ذات نفوذ تاريخي للفرنسيين، غير أن هذا الجنوح الثقافي الأمريكي لا يرقى إلى مستوى التأثير أو إلغاء معالم الثقافة الأوروبية وبالأخص الفرنسية المتجذرة في المناطق الفرانكفونية، وبخاصة المغرب العربي التي لازالت تحتفظ بمكانة متميزة لاعتبارات الاستعمار الفرنسي التاريخي للمنطقة فضلاً عن اعتبارات كثافة الاحتكاك الثقافي الأوروبي (الفرنسي) المغاربي الناتجة عن عوامل القرب الجغرافي والهجرة والجاليات المغاربية المتواجدة في أوروبا.[2]

[1]/ سالم حمزة، **مرجع سابق**. ص188.
[2]/سالم حمزة، **مرجع سابق**. ص189.

الفصل الثالث: مستقبل التعاون والتنافس الأورو_أمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المبحث الأول: استمرار حالة التنافس في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

المطلب الأول: سيناريوهات مستقبلية حول التعاون بين أوروبا والولايات المتحدة.

إن شكل العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لا يتوقف على ما تقرره أمريكا فحسب بل يتجاوزها إلى ظروف خارجية، والتقييم الأوروبي للإستراتيجية الأوروبية الجديدة والقيمة المعطاة للشراكة بين طرفين هي :

السيناريو الأول: نهاية التحالف الأطلسي.

والمقصود هنا نهاية التحالف في مجالات السياسة والإستراتيجية، كما هو موجود اليوم. وبقاء العلاقات التجارية والاستثمار على مآلها، ويرى هذا الفريق أنه من الأفضل لأمريكا أن تعزز علاقات بالقوى الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا، فهي الأقدر على مساعدة أمريكا لمواجهة التحديات العالمية وعلى رأسها الإرهاب وأسلحة الدمار الشمال ومشكلة الشرق الأوسط الكبير، ويرى مؤيدو هذا الخيار أن تبني هذا الخيار لا يعني توقف التعاون مع الحلفاء الأوروبيين أمثال بريطانيا، كما يعدون أن حلف الشمال الأطلسي سيكون اقرب إلى منتدى للحوار أكثر منه لصنع القرار.

السيناريو الثاني: الإبقاء على الوضع الراهن.

ويرى أنصار هذا الرأي أن العلاقات بين الأمريكيين والأوربيين ستبقى علاقات مرتبكة، وستكون الشراكة بين الجانبين متوترة، وعلى الرغم من ذلك سيستمر الجانبان على طرفي الأطلسي بالتظاهر أن الشراكة الأوروبية الأمريكية لا بديل عنها، كما أن التصويت بالإجماع لاتخاذ القرارات في حلف الأطلسي سيستمر بالصيغة المعمول بها. ويتوقع مؤيدو هذا السيناريو استمرار الخلافات بين الجانبين وعدم التوافق حول العديد من القضايا[1]

[1]/ حسن طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:27، العدد:03، 2001،ص 265.

السيناريو الثالث: التحالف حسب الرغبة.

يرى أنصار هذا التيار أن العلاقات الأوروبية الأمريكية انتقلن من تحالف من أجل البقاء خلال الحرب الباردة إلى التحالف الاختياري بعد نهاية الحرب الباردة فالصراعات الحالية داخل القارة الأوروبية هي شأن إقليمي ولا تؤثر في أمريكا.

ويؤكد هذا الرأي التوقف عند رغبة كل بلد في الدخول في التحالف وهي الحالة التي سادت منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين، فالتدخل الذي حصل في البلقان لم يكن تحت "البند رقم05" الذي ينص على الدفاع المشترك للدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، ومن ثم فتقدير كل حالة يعود إلى طبيعة الحالة وفتح الباب أمام الراغبين بالانضمام إلى التحالف، ما سيفتح المجال أمام الأمريكيين لتشكيل التحالف الذي يريدونه ويجنب من يرغب من حلفائها التهرب من صيغة الإجماع لاتخاذ القرارات.

السيناريو الرابع: تقسيم العمل بين الجانبين.

بحيث يتم توزيع المهام العالمية بإدارة الأزمات الدولية، فيكون الاتحاد الأوروبي مختصاً بإدارة الأزمات في أوروبا وبعض الأزمات الضعيفة في إفريقيا والمغرب العربي، أما أمريكا فتختص بإدارة الأزمات الدولية الأخرى في الخليج العربي وآسيا فضلاً عن تعاون مشترك بين الجانبين الأمريكي والأوروبي لإدارة الأزمات في روسيا والقوقاز.

السيناريو الخامس: تجاهل الإتحاد الأوروبي وسياسة فرق تسد.

كما فعلت ذلك إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن ومحاولتها تفكيك الاتحاد من خلال السياسات الأمريكية المدروسة أو من خلال استغلال الخلافات بين الدول الأعضاء في الإتحاد خلال الغزو الأميركي للعراق سنة 2003. وتقسيم وزير الدفاع الأمريكي السابق *دونالد رامسفيلد* أوروبا إلى أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة. [1]

[1]/ حسن طلال مقلد، **المرجع السابق**. ص 266،267.

ومن خلال تطبيقات العلاقات بين الجانبين نلاحظ أنه يتم استثناء الاتحاد الأوروبي من المشاركة في بعض الشؤون مثل العلاقة مع الصين، فالولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل الدور الأوروبي في العلاقات مع الصين وتدير علاقات مباشرة معها من دون استشارة الشريك الأوروبي، وكذلك الأمر في ملف كوريا الشمالية. بحيث اتبعت أمريكا سياسة فرق تسد في حالات مثل علاقة الاتحاد الأوروبي مع روسيا.

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبلية حول الاختلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا.

ربما كانت أبرز عوامل الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هي اختلاف الطباع والتكوينات النفسية، فبينما يعد الأوروبيون أكثر إخفاء لما يضمرون من سياسات وإستراتيجيات، نجد الأمريكيين أقل صبراً وأقل دبلوماسية بل أن نمط التفكير الأميركي يميل إلى تقسيم العالم إلى أخيار وأشرار، إلى أصدقاء وأعداء، وليس بعيداً عن ذلك ما ذكره جورج بوش الابن عقب تفجيرات سبتمبر 2001 الشهيرة، – بل لم يعد ما هو أشهر منها في عالمنا– إن العالم مخير بين أمرين : إما أن يكون معنا، أو يكون مع الإرهابيين (الأخيار والأشرار)، وفي النقاشات السياسية عادة ما يميل الأمريكيون إلى فكرة النهايات الحاسمة، حيث يجب أن تكون المشكلات محلولة وتكون التهديدات مستبعدة.

الأمر الثاني من عوامل الاختلاف والذي يدخل كذلك في دائرة التكوينات النفسية والطباع الحضارية ما نشهده من تباين عميق بين الطرفين، ففي حين نجد أوروبا تميل إلى التقليل من استخدام القوة والعنف وتفضل سيطرة القانون وحل المشكلات بطرق التسوية المختلفة والتفاوض، نجد الولايات المتحدة الأمريكية ترجح كفة القوة وانتهاج سياسات الغطرسة ولا تميل للخضوع للقوانين أو القواعد الدولية، ولعل ذلك ما جعل

هامش التفاهم المشترك بين أوروبا وأمريكا يضيق في السنوات الأخيرة انطلاقات من هذه الخلافات السياسية.[1]

الأمر الثالث في عوامل الخلاف بين الطرفين هو ما تصر عليه الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع أوروبا كتابع، ترى أوروبا أن لها حقوق الشريك، وبين التبعية والشراكة الصراع طويل تدافع فيه أوروبا بقوة عن كيانها الحضاري رغم ما تدركه أوروبا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأقوى في العالم، لكن كما ترى كثير من بلدان أوروبا أن تلك القوة لا تخول الولايات المتحدة الأمريكية الحق في احتكار القرار الدولي، حيث ترى أوروبا نفسها قطباً آخر في العالم.

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

إن قضية وضع صورة مستقبلية لما قد يكون عليه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط أو الحكم مسبقاً عليه بالنجاح أو الفشل يعتبر أمراً جد صعب إن لم يكن مستحيلاً، خاصة وأنه لم يمر على قمة باريس التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط سوى فترة قصيرة من الزمن ورغم أن الرئيس الفرنسي بذل جهوداً كبيرة لزرع الطمأنينة أوساط الدول المشاركة في القمة (الأوروبية منها والجنوبية) ورغم الاتفاق على حجر أساس المشروع على مخلفات مسار برشلونة امتداداً واستمرارية له، إلا أن الغموض والتخوفات مازالت تشوب هذا المشروع المتوسطي الجديد الذي وصف بأهدافه الطموحة.

إن الحديث عن مستقبل الشراكة المتوسطية الجديدة يبقى مرهون بحسابات الربح والخسارة فيه، فنجاح أو فشل المشروع يبقى مرتبط أساساً بإمكانية هذه المبادرة أن تتجاوز أخطاء وعراقيل التجارب الماضية، ويمكننا أن نضيف أن نجاح مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط يعني نجاح الشراكة الأورومتوسطية، ومسار برشلونة كونه مكمل له. وأما عن

[1]/ عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية. ص

العناصر الأساسية المتحكمة في مستقبل الشراكة الأورو_متوسطية فيتمثل بعضها في النقاط التالية:

1- وجود إرادة فعلية وحقيقية لدى جملة الشركاء المتعددين وتحسن في طبيعة العلاقة التي تربط بين أطراف الشراكة، بمعنى هل العلاقة تشاركية أو إكراهية؟.

2-مسألة الاستثمارات في المتوسط وكذا تشجيع جهود التعاون، التنمية والتكامل بالضفة الجنوبية.

3-مسألة تخفيف الإجراءات المتعلقة بتنقل الأفراد.

4-تسوية النزاعات العلاقات في إقليم المتوسط، وإيجاد حل لإسداد الأوضاع في الشرق الأوسط.

5-مسألة تمويل مشاريع المبادرة.

6-التحول في العلاقات المتوسطية، تراجع الولايات المتحدة في المتوسط وتفعيل الدور الأوروبي.

المطلب الأول: سيناريوهات نجاح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

يعبر هذا السيناريو عن نظرة إيجابية وتفاؤلية جداً حول مستقبل الشراكة الأورو_متوسطية عن طريق توقع حدوث تطورات إيجابية بحيث يقوم السيناريو على فكرة التنمية المشتركة القائمة على تضامن وتداخل المصالح مابين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط. وبخصوص التصورات التي يضعها سيناريو نجاح الإتحاد من أجل المتوسط:

1- إن فرص نجاح المشروع المتوسطي الجديد -كما ترى الخبيرة ماريا أنخيلا روكي- رهينة قبل كل شيء بوجود إرادة لدى الدول المشاركة، بمعنى آخر فإن فرص نجاح الاتحاد من أجل المتوسط رهينة وجود إرادة مشتركة من طرف دول

الضفة الجنوبية المتوسطية وكذا الاتحاد الأوروبي لتفعيل القرارات والمشاريع التي أقرتها قمة باريس.[1]

2- تعد مسألة حرية تنقل الأفراد من القضايا التي تلعب دوراً هاماً في نجاح المشروع، فشعوب جنوب المتوسط التي لا تأمل من الفضاء المتوسطي سوى تحقيق تسهيلات لتنقلهم نحو الضفة الأخرى، لتكتمل حريتها عن طريق التوصل إلى تخفيض الإجراءات القنصلية ووضع حد للمعاناة المستمرة التي تقدمها السفارات الأوروبية أمام المعنيين بالتنقل، وستساعد هذه التسهيلات في إجراءات السفر نحو القارة الأوروبية في وضع حدا لمسلسل الهجرة غير الشرعية.

3- تعد الاستثمارات في منطقة الحوض المتوسطي من أنجح سبل نجاح الشراكة بحيث نتصور أن تكثيف الجهور على جلب الاستثمارات وتشجيعها وخاصة اتجاه الضفة الجنوبية قد توصل عن طريق الصيغة الجديدة الأورو_متوسطية إلى تحقيقات سياسات جديدة لجلب الاستثمارات للمتوسط.

4- إن النقطة الجوهرية التي أحدثت المعجزة والتي من خلالها تمكن نجاح سيناريو المشروع المتوسطي، ترتبط بالدرجة الأولى بمسألة تحقيق السلام الشرق الأوسطي والخروج من حالة الانسداد التي تعرفها قضية الصراع العربي_الإسرائيلي، وحسب هذا التصور فإن التحول الجذري في مسألة الشراكة الأورو_متوسطية من خلال إخراج عملية السلام في المنطقة من تلك السيطرة الأمريكية المطلقة عليها والتوصل بذلك لإيجاد حل أمثل لتحقيق أمن دائم وشامل للمنطقة.

5- توصلت الدول الأوروبية باتفاقات مشتركة إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية لمشاريع الإتحاد، مما أدى إلى رفع التحفظات حول مستقبل المشروع والمضي إلى الأمام لتحقيق الأهداف المرجوة منذ مسار برشلونة، وتجاوز مرحلة الوعود الناقصة

[1]/ رتيبة برد، الحوار الأورو_متوسطي (من برشلونة إلى منتدى 5+5). مرجع سابق، ص247.

بالمساعدات المالية، بحيث أن التمويل لم يصبح إشكالية معيقة لرغبة وجهود التعاون والشراكة.

6- إن الشراكة الأورو متوسطية ومن خلال التصورات السابقة الذكر استطاعت أن تحدث تحولات هامة في طبيعة العلاقات المتوسطية، بحيث تراجعت مكانة الولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد التحول في الدور الأوروبي من خلال تفعيله بخصوص قضية الصراع العربي_الإسرائيلي، مما جعل من أمن المتوسط مسألة متوسطية بحتة تخص الدول المحيطة.

المطلب الثاني: سيناريو فشل المشروع المتوسطي.

يرتبط سيناريو فشل المشروع المتوسطي بنظرة سلبية وتشاؤمية مبنية أساساً على توقع تعطل المسار الأورو_متوسطي وانهياره. إن هذا السيناريو يقوم على جملة من الافتراضات والتصورات التي تعاكس سيناريو نجاح المشروع وهي كالتالي:

1- إن أول ما يصطدم به مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منذ بدايته ويشكل خطراً على تجسيده وتحقيق الشراكة الأورو_متوسطية يتعلق بمعطى عدد الدول المشاركة والمشكلة للإتحاد.

2- إن قضية الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز عوامل شلل وعرقلة مسار برشلونة للشراكة الأورو_متوسطية بين ضفتي المتوسط كونها خلفت صعوبات كبيرة في التعامل بين إسرائيل والعرب. ولقد غلب على قمة باريس ملفات السلام بين العرب وإسرائيل.

3- تعد مسألة الاستثمارات في منطقة حوض المتوسط من الأسباب الهامة المتعلقة بفشل الشراكة الأورو_متوسطية من خلال فشل مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بحيث أن قمة باريس أثبتت أن منطقة المتوسط لا تستقطب سوى 02% من

إجمالي الاستثمارات الأوروبية مقابل 17% من الاستثمارات الأمريكية في أمريكا الجنوبية، و 20% من الاستثمارات اليابانية في القارة الآسيوية.

4-قضية حرية تنقل الأفراد حسب التصور المستقبلي من القضايا التي ساهمت في فشل المشروع المتوسطي وتأزم الأوضاع الاجتماعية لشعوب منطقة المتوسط.

5- فشل مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مرهون كذلك بتصور العجز المتعلق بالتمويل. فرغم أن بيان قمة باريس التأسيسي أعلن عن إعتماد خمسة مصادر لتمويل مشاريع الاتحاد.

6- من خلال الاحتمالات السابقة وخاصة المتعلقة بتصور نهاية الشراكة الأورو_متوسطية فهي ستؤدي حسب التصور دائماً إلى تحولات في طبيعة التوازنات في منطقة المتوسط، ففي إطار ديناميكية التنافس الحاد الذي تعرفه المنطقة المتوسطية ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص السيطرة وبسط النفوذ على المنطقة.

إن سيناريو الفشل المتصور للشراكة الأورو_متوسطية من خلال إخفاق مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط يعتبر سيناريو تشاؤمي وسلبي إلى درجة بعيدة من حيث استبعد وجود تحسينات في الأوضاع التي قد تعرفها المنطقة مما جعل من مستقبل المتوسط وآفاق جهود التعاون عبارة عن كابوس يصعب الاعتراف به، كما أن هذا السيناريو لا يعترف بالجهود المبذولة رغم أنها محدودة.

[1]رتيبة برد، الحوار الأورو_متوسطي (من برشلونة إلى منتدى 5+5). مرجع سابق، ص120

خاتمـــــــــــة

خاتمـــــــــــة:

تميزت منطقة البحر الأبيض المتوسط بخصوصيتها عن بقية مناطق العالم من حيث اعتبارها قلب العالم، ولم تزل محل أطماع القوى الكبرى منذ الأزل، فمن يتحكم في الحوض المتوسطي سيتحكم في العالم بأسره. وباعتبارها مهد الحضارات الكبرى سعت مختلف القوى إلى بسط نفوذها عليها من عهد الفراعنة والإغريق إلى الرومان والفينيقيين فالحضارة الإسلامية التي بسطت أكبر نفوذ على مر التاريخ من الشرق الآسيوي إلى الغرب الأطلسي، ولعلنا هنا نشير إلى تصريح الرئيس التركي الحالي رجب *طيب أردوغان* في أحد خطاباته لما أكد على أن المسلمين أو من اكتشفوا القارة الأمريكية قبل *كريستوف كولومبس*، واستدل في ذلك بمذكرات *كولومبس* نفسه التي ذكر فيه وجود مبنى على شكل مسجد في إحدى تلال كوبا لما اكتشفها.

وبما أن دأب الإمبراطوريات لا يتغير، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في قمة عالم اليوم كأكبر قوة دولية، فوصفها البعض بالإمبراطورية، وانعكست سياسة العزلة التي اتبعتها لأكثر من قرنين إلى سياسة التدخل في شؤون العالم من الشرق إلى الغرب، فطبقت سياسة "الباب المفتوح" والتي تعني في فحواها فتح أبواب العالم أمام الحضارة والثقافة والسلع الأمريكية دون حواجز في كل شبر من العالم، ولم تسلم المنطقة المتوسطية من هذه السياسة. لكن ونظراً لخصوصيات الحوض المتوسطي المنقسم إلى شمال يضم دول أوروبية حليفة وتتبنى نفس المبادئ والقيم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وشق جنوبي يضم دول عربية تختلف حضارياً مع أمريكا وحلفائها الأوروبيين، اصطدم الأمريكيون والأوروبيون ببعض العراقيل التي واجهت سياساتهم في البحر المتوسط، فحاول الطرفان في أحيان التعاون من أجل السيطرة على المنطقة خدمة لمصالحهم وأهدافهم، وفي أحيان أخرى تنافس الطرفان من خلال بعض المشاريع الموجهة للمنطقة، سواء على المستوى العلني أو السري.

يصف الأمريكيين بلدهم بـ "بلد الفرصة الثانية"، أي أن أمريكا تفتح الباب أمام الأفراد المتميزين الذين لم يجدوا فرصة لهم في بلدانهم الأصلية، حيث يمكن اعتبار أمريكا ككل امتداد تاريخي لأوروبا في مكان آخر جديد سمي بـ "العالم الجديد" ضم أطياف وفئات واسعة من الأوروبيين الذين هاجروا إلى "العالم الجديد" بحثاً عن فرص جديدة، لذا يمكن القول بأن العلاقات الأمريكية الأوروبية ليست وليدة اليوم، بل هي ضاربة في التاريخ.

لقد ساهم عامل التاريخ المشترك للأوروبيين والأمريكيين في جعل علاقات الطرفين جد وطيدة، ويغلب عليها التعاون لتغليب المصالح المشتركة للطرفين، فأمريكا التي كسرت عزلتها لخدمة أوروبا في الحربين العالميتين ودعمها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً أثناء الحرب الباردة تدرك جيداً أن من مصلحتها كسب أوروبا إلى جانبها، وهو الأمر الذي يجهر به الأمريكيون. فلطالما صرح الأمريكيون بأنه يجب أن تكون كل بيوت الجيران والحلفاء من زجاج، في إشارة إلى نشر الرفاهية على الأصدقاء.

لئن كان التعاون جلياً للعيان في العلاقات الأورو_أمريكية فإن المتتبع والملاحظ سيرى بأن العلاقات بين الطرفين يشوبها تنافس سري حاد، خاصة من طرف فرنسا وألمانيا والتي تعتبران القاطرة التي تجر الإتحاد الأوروبي ككل. ويكمن الاختلاف بين هاتين الدولتين في إطار علاقتهما بالولايات المتحدة الأمريكية في كون فرنسا (عكس ألمانيا التي تنافس أمريكا اقتصادياً فقط) تسعى لمنافسة أمريكا على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العسكرية وحتى الثقافية خاصة في البحر الأبيض المتوسط (حديقتها الخلفية)، فهي صاحبة مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي جاءت صراحة لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ضم لأول مرة منطقة البحر الأبيض المتوسط في الحسابات المباشرة لصانع القرار الأمريكي، وهو ما أدى إلى انتفاض الأوروبيين لتدعيم الشراكة الأورو_متوسطية أيضاً.

إن الاهتمام الأمريكي هذا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لم يأتي اعتباطاً ، فلدى الأمريكيين مجموعة من الأهداف من وراء ضم المنطقة إلى سلم أولويات سياستهم الخارجية، وإلا كان بلا معنى ولا جدوى، بل يتعداه ليصبح سياسة وخطة وإستراتيجية وبرامج ومشاريع، ثم سلوكا واقعا يترجم ذلك كله من أجل تجسيد أهدافه وتحقيق المصالح التي ينطوي عليها. الأمر الذي سيصطدم حتما بسياسة ومشاريع وبرامج وإستراتيجية طرف آخر هو الطرف الأوربي، يمتلك نفس الأطماع والتطلعات والأهداف، ويسعى أيضا إلى تحقيق نفس المصالح التي تنطوي عليها. وهو ما يدفع إلى البحث عن موقع السياسة الأمريكية من مثيلاتها الأوربية اتجاه منطقة المتوسط. بمعنى السياستان تشكلان نقاط التقاء وتوافق – حسب الدكتور اعمر بوزيد– (أي تقاطع إيجابي في ظل سياسة تكاملية).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- يحظى البحر الأبيض المتوسط بأهمية إستراتيجية كبرى في أجندة القوى الدولية، فهي منطقة تنافس دولي.
- المقارنة بين الطرفين المتمثلين في الإتحاد الأوروبي المتكون من مجموعة دول لدى كل دولة سياسة خارجية تختلف ولو نسبياً عن بقية دول الاتحاد، وبين والولايات المتحدة الأمريكية الدولة الموحدة ذات السياسة الخارجية الواحدة والأهداف الواضحة أدى بنا للاستنتاج أن لدى واشنطن القدرة على تحقيق أهدافها في البحر الأبيض المتوسط وبقية مناطق العالم أكثر من الاتحاد الأوروبي.

- ساهم التوسع في مجال التنافس والتعاون الأوروبي–الأمريكي في تنويع آليات التدخل الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دون إلغاء الأهمية المعتبرة للأداة العسكرية باعتبارها أداة الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الدولية.
- لم تخدم مشاريع القوى الكبرى دول وشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط سواء دول جنوب المتوسط العربية أو دول شمال المتوسط المتضررة من تبعات الأحداث الأخيرة في جنوب المتوسط.
- يغلب التعاون بين الطرفين الأوروبي والأمريكي على الأصعدة الأمنية والسياسية، في حين يغلب التنافس في المجالين الاقتصادي والتجاري.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: اللغة العربية.

أ/الكتب.

01/ إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985.

02/ إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985.

03/رامزي كلارك و آخرون ، **الإمبراطورية الأمريكية** . الجزء الأول، دار نصر للطباعة الإسلامية : القاهرة، 2000.

04/زبينغيو بيرجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو_إستراتيجية**. ترجمة: أمل شرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

05/على الحاج . **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

06/ محمد رياض ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية**. بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر 1989.

07/محمد ابراهيم حسن ، **دراسات في جغرافيا أوروبا و حوض البحر المتوسط** ، 50 الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.

08/محمد مراد ، **أوروبا في الثورة الفرنسية إلى العولمة**. دار المنهل اللبناني، 2010 .

09/محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى**(مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق).

10/ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

ب/ الموسوعات.

11/**المنجد الأبجدي**. ط08، بيروت: دار الشروق، 1989.

12/ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**. ط4، قرض مضغوط، بيروت: دار صادر، 1999.

13/عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية "الجزء الرابع"**. ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

ج/ المذكرات والأعمال غير المنشورة.

14/ أمينة رباحي ، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة**. مذكرة لنيل دكتوراه في علوم سياسية، جامعة الجزائر : 2008/2007.

15/ أحمد كتاب ، **خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية**. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في ع س و ع د ، الجزائر : معهد الع . س و ع د السنة الجامعية :2000 – 2001.

16/ برد رتيبة ، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونـة إلى منتدى 5+5**. مذكرة الماجيستير في العلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2008 . 2009.

17/ بالة عمار، **مكانة الو م أ ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض التوسط**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة: 2012/2011.

18/ عزيز نوري ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط ، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من المنظور البنائي**. مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2011/ 2012.

19/ فيازة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو–مغاربية بين 2010/1995.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

20/ قاسم نادية ، ندوة برشلونة : هاجس الأمن و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون فرع القانون الدولي و ع د ، كلية الحقوق ، سنة ج 2001 2002.

21/ محمود حسين علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي.** مذكرة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الأدب و العلوم الإنسانية،جامعة الأزهر :غزة 2012.

22/ محمود شوقي ، **السياسة الخارجية للو م أ تجاه العراق : 1990 – 2006.** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2007، ص 390

23/ محمد أمين لعجال، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي.** مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيمات السياسية و الإدارية ، الجزائر : 2007/2006.

24/ سالم حمزة، **العلاقات الأوروبية_الأمريكية بين المتوسطية والشرق أوسطية: تبادل أدوار وتقاسم مصالح.** مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة باتنة، 2013/2012.

25/ وهيبة تياني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

د/ المجلات والدوريات.

26/ أسامة فاروق محمد، **دراسة للخصائص الإجتماعية الإقتصادية.** مجلة السياسة الدولية، مصر : جميع حقوق النشر محفوظة لدى مؤسسة الأهرام ، العدد يوليو 1997.

27/ أحمد ابراهيم محمود: **الإرهاب الجديد.** مجلة السياسة الدولية، العدد: 147، جانفي 2002.

28/ حسين طلال مقلد ، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.** مجلة جامعة دمشق للعلوم السياسية : المجلد 27 ، العدد الثالث.

29/ المتابع الإستراتيجي ، **الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مشروع الشرق الأوسط الكبير** . مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، كانون الثاني، 2004.

30/ خير الدين العايب، **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي.** مجلة الفكر السياسي.

31/ حسن طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:27، العدد:03، 2001.

32/ طه مجذوب، **الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية.** مجلة الأهرام، السياسية الدولية ، العدد 124 ، أبريل 1996.

33/ عمرو عبد الكريم، **مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية.**

34/ سمير أمين ، **جيوسياسية الامبريالية المعاصرة.** مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية العدد :10، ديسمبر 2004 .

35/ سعيد رشيد عبد النبي، **عامل المصلحة الوطنية في ضوء العلاقات الدولية.** جريدة الصباح العراقية.

هـ/ مواقع الإنترنت.

36/ www.alsabaah.com

37/www.aljazeera.net

38/www.aljazeera.net/News/

39/www.alkhabar.com

40. www.alkhaleej.ae
41. www.alkhayma.com
42. www.almadinapress.com
43. www.al-nahda.com
44. www.alofokmag.net
45. www.alriyadh.Com
46. www.alsharqalarabi.org.uk
47. www.alwatanvoice.com
48. www.alyaum.com.sa
49. www.amnesty-arabic.org
50. www.annahar.com

51. www.asharqalawsat.com
52. www.atlas-westafrica.org

53. www.elaph.com
54. **www.elbilad.com**